قلَّةُ حديثِ الرَّاوي عند المحدِّثين معيارُها وأسبابهُا وآثارُهَا

سعيد محمد علي بواعنة*

ملخص

استهدفَ هذا البحثُ، دراسةَ مسألة، قلَّة حديث الرُّاوة عندَ المحدّثين، من حيثُ مِعيارُها، وأسبابُ حصولها لديهم، وآثارها على واقع الرّواية.

وقد توصَّل البحث، إلى أنَّ أَعْلى كمٍّ مِن الرِّواية – وُصِفَ فيه أحد الرُّواة، عند المحدِّثين، بقلَّةِ الحديث – هو عُشرون حَديثا، وظهرَ بالبحثِ، أنَّ هناكَ إطلاقاتٍ اصطلاحية عديدةً، استخدمَها المحدِّثون للدلالة على قلَّةِ حديثِ الرُّواة – أكثرها شيوعًا، واستعمالا، مُصطلح قليل الحديث، وقد برز بوضوحٍ استخدامه، عند الإمام محمد بن سعد، في كتابه الطبقات، وكذا مصطلحُ " شيخ" عند أبي حاتمٍ الرّازي، إذا وصفَ به راوٍ مُجرّدًا، وكذلك أيضًا مُصطلحُ "لا بأس بهِ" عندِ الإمام يحيى بن معين، إذا وردَ عنه مقيّدًا بقرينةٍ. وأظهرَ البَحثُ، أنَّ هناك أسبابا، يمكن من خلالها، تفسيرُ كثيرٍ من حَالاتِ قلَّةِ الحَديثِ، لدى الرُّواةِ؛ منها الدِّينيُّ، والمَنهجيُّ، وكذلكَ منها العلميُّ، والأدبيُّ، والسياسيُّ، والمِهنيُّ، ومنها أيضًا انشغال الراوي بِبدعَتِهِ، على حِساب التحديث.

هذا وأوضحَ البَحثُ، بالشواهدِ الدقيقة، أنَّ قلَّة الحديث لدى الرُّواة، كانَ لها تداعياتٌ، وآثارٌ، على واقع الرواية؛ منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سَّلبي، وهو الأغلبُ.

الكلمات الدالة: الرِّواية، المُحدّثين، الرواة، قليل الحديث.

* كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 2015/2/10م. تاريخ قبول البحث: 2015/10/25م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016م.

Lack of Narrating al-Hadeeth by Narrators in al-Mohaddithеen's Point of View Its Criteria and Causes and Effects

Said Mohammad Ali Bawa'neh

Abstract

This research aims at studying the issue of the lack of narrating al-Hadeeth by narrators in point of view al-Mohaddithеen in terms of its criteria, causes and effects on the narration itself and its narrator.

The research has found that the upper limit of narrations is twenty Hadeeth to describe the narrator by lack of narrating in al-Mohaddithеen's point of view. In addition, this research has shown such several new idioms used by al-Mohaddithеen to indicate the concept of "the lack of narrating al-Hadeeth by the narrators", the most common and widely used of which are the idiom "Qaleel al-Hadeeth" which is clearly used by Imam Mohammad bin Saad at his book "al-Tabaqat", the idiom "sheikh" by Abu Hatem al-Razi when describing the narrator with no anymore word along with sheikh, and the idiom "la ba's beh-Nothing wrong with it" by Imam Yahia bin Mu'een when finding a restricted presumption. Further, this research has revealed that there are reasons for a lot of cases behind the lack of Hadeeth among the narrators; some of which are religious, methodological, scientific, literary, political and professional in addition to the narrator's preoccupation with his "bid'ah" in the name of narrating.

At the end, this research has clarified by accurate examples that the lack of narrating al-Hadeeth among the narrators has such implications and effects on the narration itself and its narrator; some of which are positive and other are negative, which is most likely.

Keywords : narrator/ al-Mohaddithеen/ narrators/ Qaleel al-Hadeeth.

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ، والسّلام على رسُولهِ الأمين؛ محمدِ بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آلهِ وأصحابه أجمعين، ومَن تابعهم بإحسانٍ، إلى يوم الدِّين، وبعد،

فإنَّ مِنَ الأوصاف التي عُني بها كثيرٌ من نقّاد المحدِّثين، وأهلِ التراجم– عند الترجمة لكثيرٍ مِن الرُّواة ، بيانُ حالهم، من حيثُ كمُّ الرِّواية؛ قلَّةً، وكثرةً، ولقد استوقفني، واسترعى اهتمامي للبحث، نصُّهم، على قلَّةِ حديثِ عددٍ ليس بالقليل، من الرُّواة. وهذا من شأنه، أن يدلَّ بوضوحٍ، على أنَّ صنيعهُم ذلك، ليس حشوًا زائدًا، في تلكم التراجم، بل إيرادُهُ لهُ قيمةٌ علميّةٌ، وغاياتٌ، ومقاصدُ، يرجَّى منها، إعطاءُ دلالاتٍ معيّنة، في حقِّ مَنْ ذُكِرَ في شأنهم ذلك.

أهمية البحث:

وتظهرُ أهميةُ هذا البحث، في كونه يتناول قضيّةً مُهمّةً، ترتبطُ بمعرفة صفة الرُّواة، من حيثُ أعيانهُم، ومراتبهم؛ جرحًا، وتعديلا، وسلامةُ ضبطهم، لما يَروُونهُ، كما ولهذه القضيَّةِ، أثرٌ بالغٌ، في الحُكم على مرويّاتهم؛ قبولا، أو ردًّا، وكذا أيضًا، في الترجيحِ فيما بينَ الرِّواياتِ؛ فجميعُ ذلكَ، متّصلٌ بموضوع قلَّةِ حديثِ راوٍ ما.

مشكلة البحث:

ولقد أثارَ التأمُّلُ عندي، في تراجِمِ الرُّواةِ –الذينَ وُصفوا بقلَّةِ الحديث، أو الرِّواية – تَساؤلاتٍ عديدةٍ ؛ من شأنِ الإجابةِ عنها، أن توقفنا، على حقيقة موضوع ،قلَّة حديثِ الرّاوي، وما يتّصل به، من تفاصيلَ، عند المحدِّثين، ويمكنني أنْ أُجْمِلَ، تلكم التساؤلاتِ، بالآتي:

- ما هو معيار القلّة في الرِّواية عند المحدِّثين؟
- وما هي إطلاقاتُ علماء الحديث للدَّلالةِ على قلّة الحديث عند الرواة ؟
- وهل هناك من أسباب تقفُ وراءَ قلّة حديث من وصفوا بذلكَ من الرواة ؟
- وكذا هل الوَصفُ بقلَّةِ الحديثِ للرواةِ يجعلهم في رتبة واحدة ؟ أم ماذا؟
- وما هِي أَبرزُ الآثارِ الإيجابيةِ، والسَّلبيةِ الناجمةِ عن قلَّةِ حَديثِ مَن وُصِفوا بذلكَ مِن الرُّواةِ؟

الدِّراساتُ السابقة:

لم أجدْ – في حُدود اطلاعي– بعد البحث المُطوَّل، مَن أفردَ، وتناولَ هذا الموضوع، في بحثٍ مُستقلٍّ، على نسَقِ التساؤلاتِ، التي أوردتُها آنفًا.وإنما وَجدتُ، أنَّ الأئمة، عَرضوا، لحيثيات هذا الموضوعَ، بإشاراتٍ، ولَمَحاتٍ مُقتضبةٍ، وذاكَ في ثنايا تراجمِ– مَن وُصفوا بذلك، وتجدُرُ الإشارةُ، إلى أنَّ فكرةَ قلَّةِ حديث الرَّاوي، قد اهتمَّ بها اهتماما بالغًا الإمام محمد بن حِبَّان البُستي (ت 354هـ)؛ حيثُ ذكَرَ الخطيب البغدادي، أنَّ لهُ عدَّةَ كتبٍ مَفقودةٍ، تضمُّ أسماءَ مَنْ عُرفُوا بقلَّة الرِّواية، في عدد من الأمصار الإسلامية؛ حيث قال: له "كتاب المُقلِّينَ، من الشاميين، عشرَة أجزاء،[كتاب المقلِّين، من أهل الحِجاز، عشرَةُ أجزاء]، كتابُ المُقلِّينَ، من أهلِ العِراقَ،عشرونَ جزءًا "[1].

منهجيّةُ البحث:

وقد اعتمَدتُ في بحثي هذا، المنهجَ الاستقرائيَ، فِي كُتب التراجم، والرِّواية؛ لجَمع الأقوالِ والنصوص المتعلقة بقلَّة حديث من وصفوا بذلك، وعملتُ على تصنيفِها باعتبارِ الموضع المناسبِ لها، من مُفرداتِ البحث، الذي عنونتُ له بـ: " قلَّة حديث الرّاوي عند المحدِّثين– معيارها، وأسبابها، وآثارها " .هذا وقد اعتمدتُ كذلك، في هذا البحث، المنهجين؛ التحليلي، والاستنباطي، في معرفة الأسبابِ، والآثارِ المتصلةِ، بموضوع البحث، وذلكَ وِفقا لما تمَّ جمعُهُ، مِن مادةٍ علميَّةٍ.

خطةُ البحث:

وجاءَ هذا البحث، في هذه التقدمةِ، وثلاثةِ مطالب، وخاتمة، كالآتي:

المطلب الأول: معيارُ القلّة في حديث الراوي عند المحدّثين، وإطلاقاتهم في ذلك.

المطلب الثاني: أسبابُ قلَّةِ حديثِ الرَّاوِي عند المُحدِّثينَ.

المطلب الثالث: آثار قلَّةِ حديثِ الرَّاوِي عند المُحدِّثينَ.

الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج، التي توصلتُ إليها، في هذا البحث.

وأخيرًا، أرجو الله تعالى الخيرَ، والرّشاد، والتوفيقَ والسَّداد، والنَّفع العميم، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وبه المستعان، وعليه التُكلان.

المطلب الأول: معيارُ القلّة في حديث الراوي عند المحدّثين، وإطلاقاتهم في ذلك

إنَّ تَتبُّعَ الرُّواة الذين وُصِفوا بقلَّة الحديثِ – في كتب التراجم – مِن شأنه، أنْ يُعِينَ في تكوينِ صُورةٍ تقريبية، لمِعيارِ القلَّةِ في أحاديثِ أَحَدِهِمْ، وقد ظهرَ لي بالاستقراءِ، أنَّ أَعْلى كَمٍّ مِن الرِّواية – وُصِفَ فيه أحدُ الرُّواة عند المحدِّثين بقلَّة الحديث – هو عشرون حديثا؛ ففي ترجمة عثمان بن مِقْسَمٍ البُرّيّ، قال الإمام الذهبي، في كتابه السير: "وكان قليل الحديث.... وقال عفَّان (يعني: ابنَ مسلم الصفَّار): ... وكانَ يروي عشرينَ حديثا". وفي ميزان الاعتدال، نقل الحافظ الذهبي، عبارة عفّان بلفظ : " ... ويحدِّثُ عشرينَ حديثًا، عن علي، وعبد الله، وعمر، ثم يقول: هذا كلُّه باطل"[2].

هذا ولقد قرَّر ابن عديّ، في كاملهِ، أنَّ عثمان البُرّي، كثير الحديث، فقال:" ولعثمان البُرّيّ، غير حديث كثير، عمَّن يَروي عنه ..."[3]. وكأنه بنى ذلكَ، على ما رواه عمرو بن علي الفلّاس، قال: سمعتُ أبا داود؛ ويعني: الطيالسي يقول: "في صَدري، عشرة آلاف حديث، يعني: عن عثمان. يعني: البُرّيّ، ما حدَّثتُ منها بشيء "[4].

قلتُ: إنَّ الذي يظهرُ لي، أنَّ الحُكْمَ بقلّةِ حديثه، عند الحافظ الذهبي، إنما هو باعتبارِ ما رواه حقيقةً، عن الشيوخ ، لا باعتبارِ ما افتعلَهُ، وَوضَعَهُ ، فقد قالَ الإمام يحيى بن معين: " عثمانُ البُرّي، ليس بشيء؛ هو مِن المَعْرُوفينَ بالكذِبِ، ووضعِ الحديثِ"[5].

هذا وقد وصف الإمام ابن عدي، في كامله، بقلة الحديث، مَنْ كان له من الرُّواة زهاءَ العشرة أحاديث فما دون؛ فقال في ترجمة إبراهيم بن عطيَّة، الثقفي: "قليلُ الحديث، ولعلَّهُ يبلغُ عشرة"، وقال في ترجمة، زياد بن أبي حسَّان، النَّبَطي: "قليلُ الحديث ... لعلَّ لَهُ إلى تَمامِ خمسةِ أحاديث"[6].

وعند التَّتبعِ لإطلاقاتِ المحدّثين، الدَّالَّة على قلة حديث الرَّاوي، فقد وجدتهم، يستخدمون ما يأتي:

أولا: مصطلح "قليل الحديث". وقد رأيتُ بالتتبّع الدقيق –لما وصلنا من تراثٍ علميٍ– أنَّ أوَّل من استخدمَهُ هو الإمام محمد بن سعد (ت 230هـ) وذلك في كتابه الطبقات الكبرى؛ حيث أكثر من إطلاقه له، وقدْ نظرتُ فيمن قال فيهم ابن سعد (قليل الحديث) فقط، دون تقييد بلفظ يخطئ، أو ثقة، فوجدت أنَّ تراجمهم عنده لا تزيد على سطرينِ غالبًا، وكأنَّ شحّ المعلوماتِ عنهم، مع قلة حديثهم، لا يكفي للحكم على عدالتهم وضبطهم، فيقول "وكانَ قليل الحديث" ولا يقيده، وذلك يجعلُهم عنده أقرب إلى جهالة الحال من معلومها، والله تعالى أعلم[7].

هذا وقد استخدمَ مصطلح (قليل الحديث) أيضًا، الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، ولكنْ على نطاقٍ ضيق؛ إذ رأيتُه في موضعين، من كتابه العلل ومعرفة الرِّجال[8]ونقلَ عنه ابن أبي حاتم الرازي، في كتابه الجرح والتعديل، فيما كتب إليه به عبد الله بن أحمد بن حنبل، موضعين آخرين[9]، وممَّن استخدمَهُ كذلك، كلٌّ من الإمامين أبي حاتم الرازي (ت 277هـ)، ومحمّد بن مسلم بن واره (ت 270هـ)، وظهر لي بالتتبُّع في كتاب الجرح والتعديل، أنَّ أبا حاتمٍ أطلقَه في حقِّ ستَّةٍ من الرواة [10].وأمَّا ابن واره، فأطلقه مرَّةً واحدة[11] في حدود إطلاعي.

ثانيا: مصطلحُ "شيخ" إذا وُصف به راوٍ مُجرّدًا.وقد ظهر لي بالاستقراءِ، والتأمّل أنه يُطلقُ للدَّلالة على قلَّةِ حديثِ الرَّاوي، بِصرفِ النَّظر عن مرتبتهِ في العدالة، أو الضبط، كما أنَّه لا مُتعلَّقَ له بتعديلِ الرَّاوي أو تجريحه، قال الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال تعليقا على استخدام أبي حاتم الرازي له في حقِّ أحدِ الرُّواة: "فقولهُ:" هو شيخ "ليس هو عبارةَ جرحٍ؛ ولهذا لم أذكُر في كتابنا أحدًا مِمَّن قال فيه ذلك، ولكنَّها أيضًا ما هي عِبارةُ توثيق"[12].

قلتُ: إنَّ قَولَ ابن أبي حاتم الرَّازي: "وإذا قيلَ شيخٌ؛ فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتبُ حديثه، وينظر فيه، إلا أنَّه دونَ الثانية" فالصواب عندي أنه ليس بمتَّجهٍ؛ حيثُ جعل لفظة "شيخ" إحدى مراتب توثيق الرواة، وليس في الرواة، الذين أوردهم، في كتابه الجرح والتعديل، وأُطلقَ عليهم، لفظة "شيخ"، ما يدلُّ على أنها مرتبةُ توثيقٍ في حقّهم، ولعلَّ الذي حمله على فَهْمِها كذلك أنه كان يسأل أباه، وأبا زرعة الرازيين عن كلِّ أحدٍ من أولئك الرواة بصيغةِ: "ما حاله؟"؛ فيأتي الجواب :شيخٌ. فوقع له التوهُّمُ أنَّ مقتضى الجواب هو حُكْمٌ على الرَّاوي، وبيان لرتبته، من حيثُ الجرحُ والتعديل، والصوابُ أنه وصف لحال الرَّاوي من حيثُ شهرتُهُ، في الرواة، وكمُّ الروايةِ عنه، والنماذج التطبيقيةُ، تعزِّز ذلك، ومنها قول ابن أبي حاتم الرازي، في ترجمة سليمان بن زياد الحَضرمِي، المصري (ت 117هـ): "سألتُ أبي، عن سليمان بن زياد الحَضرمِي؟ فقال: صحيحُ الحديث. قلتُ: ما حالهُ؟ قال: شيخٌ "[13]. قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم الرَّازي، عن سليمان: صحيحُ الحديثِ توثيق له، ولهذا نجد أنَّ الإمام يحيى بن معين قال فيه: ثقة ، ولهذا أيضًا أورده الإمام الفَسوي في كتابه المعرفة والتاريخ تحت عنوان: "ثقات التابعين مِن أهل مِصر"[14]. وأمَّا قول أبي حاتم حين سُئل عن حاله وقوله:"شيخ" مُراده أنه قليلُ الحديث، ويؤكّد هذا أنَّني قد تتبعتُ حديثهُ فوجدتُهُ خمسةَ أحاديث[15]، وجميعُها عن عبد الله بن الحارث بن جُزء الزُّبيدي، وهو من صغار الصحابة الكرام– رضي الله عنهم– أجمعين. ومن النماذج التي تدعِّم أنَّ لفظة "شيخ" عند أبي حاتم الرازي ليست تعديلا أو

تجريحًا للراوي، بل وصفٌ لحَاله في قلّة الرّوايةِ – ما نقلهُ أيضًا ابن أبي حاتم الرازي في ترجمة طالبِ بن حُجَير العَبدي أبو حُجير البصري (ت–)، قال: "سألتُ أبي، وأبا زرعة عنه؟ فقالا: هو شيخٌ"[16]. قال ابن القطَّان الفاسي: "يَعنيان بذلك أنَّه ليس مِن طلبة العِلم، ومُقتَنِيه، وإنَّما هو رجل اتفقتْ له روايَةٌ لحديث، أو أحاديث أُخِذَتْ عَنهُ "[17].

هذا وممّا يؤكد فهمَ ابن القطّان، آنف الذكر، أنَّني قد تَتَبَّعْتُ حَدِيث طالبِ بن حُجَير، فوجَدْتُهُ أربعةَ أَحاديث؛ جميعُها رَواها عن رَجُلٍ، يُقال له: هُود بن عبد الله بن سعد العَصَرِيُّ[18].هذا وقد حكم عليه الحافظ ابن حجر، في التقريب، فقال: "صدوق"[19]. ومن النماذج أيضًا، على أنَّ لفظة "شيخ"، عند أبي حاتم الرازي، هي وصفٌ لحال الراوي، في قلّة الرّوايةِ، ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة عبدِ الله بن الأسود القرشي (ت–) قال: "سألتُهُ (يعني: أباه) عنه؟ فقال: شيخ، لا أعلمُ روى عنه غير عبد الله بن وهب"[20].

قلتُ: إنَّني قد تتبعتُ، حديث ابن الأسودِ، فوجدته ثلاثة أحاديث، رواها عنهُ، عبد الله بن وهب المِصري[21]. فعُلمَ حينئذٍ، أنّ لفظةَ شيخ في حقه، ليست حُكمًا بتعديله، أو بجَرحه.

ومن نَماذجِ ذلك أيضًا قول ابن أبي حاتم في ترجمة زَرَدٍ العَمّي: "سألتُ أبي عنه؟ فقال: شيخٌ؛ روى حديثين مسندين. قلتُ: ما حاله ؟ قال: يُكتبُ حديثه"[22]. قلتُ: إنَّ نصَّ أبي حاتم أنَّ له حديثان مُسندَان، صريحٌ في أنَّ معنى لفظة شيخ أي: قَليلُ الحديث، ومن ذلك أيضا، أنَّ أبا حاتم الرازي – حين سأله ابنه عن عبدِ القاهر بن تَليدٍ العَامِري؛ أبي رِفاعة الكوفي (توفي بعد196هـ) قال: "هو شيخٌ يُروَى عنه "[23]. قلتُ: يُريد بذلك أنَّه قليلُ الرواية، وليس بمُشْتَهِرٍ، في أوسَاط الرواة.

وعليه فإذا استقرَّ الفَهمُ، على ما تقدَّم ، فقد ظهرَ لي، أنَّ أكثرَ من استخدم هذه اللفظة للدلالة على هذا المعنى، هو أبو حاتمٍ الرَّازي؛ فقد وجدتُهُ اسْتَخْدَمها عِلاوةً على ما تقدَّم، في واحدٍ وعشرينَ مَوضعًا، في كتاب الجرح والتعديل لابنه، ولم أسُقها جميعها؛ كي لا يطول المَقام[24].

وقد تبينَ لي بالتتبعِ الدّقيق، أنَّ أوَّل مَن استخدمَ هذا المُصطلح ليَدُل بهِ على قلَّة حديث الرَّاوي، هو الإمام يحيى بن معين (ت 233هـ) ومنَ النماذج الصَّريحة على استخدامه له– ما ذكرَهُ إبراهيم بن عبد الله الخَتلي، المعروف بابن الجنيد، في سؤالاته له قال: "قلتُ ليحيى: المفضَّلُ بن فَضَالة البَصري، ويكنَّى أبا مالك القرشي، مولى عبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب؟ فقال: "شيخٌ؛ وإيش عنده؟! "[25].

قلتُ: إنَّ قول ابن معين: "وإيش عنده ؟! " صريحٌ في الدَّلالة على قلَّةِ حديثه.

ثالثا: مُصطلح "لا بأس به" ،عندِ الإمام يحيى بن معين، إذا وَرَدَ عنه مُقيّدًا بعبارة "وإيش عنده".

ومن نماذج ذلك، أنَّه حين سألهُ ابن الجنيد، عن كلٍّ من حكِيم بن نافع القُرشي الرَّقي(ت –)، ويوسفِ بن عَدِي بن زُريق، التَّيمي، أبي يعقوب الكوفي (ت232هـ)، وسعيدِ بن كَثير بن عُفَير، المِصري (ت 226هـ) ؟ أجابَ ابنُ مَعين، في كلٍّ من حكيم، ويوسفَ بقوله: "لا بأس به، وإيش عنده؟!". وقالَ في شأن سعيد بن كثير: "ثقة لا بأس به؛ وإيش عنده"[26]. قلتُ: إنَّ الإمامَ ابنَ مَعين، يريدُ بقوله في حقِّ كلٍّ منهم:" لا بأسَ به، وإيش عنده ؟! " أنهم ليس عندهم كثيرُ حديث، وإنما أحاديثهُم يسيرة، هذا وقولُ ابن معين آنف الذِّكر، في حقِّ سعيد بن كثير:" ثقة لا بأس به"، يؤكدُ الفهْمَ المتقدِّم لعِبَارتهِ؛ فقد مايزَ ابن معين بين وثاقة سعيد، وبينَ كمِّ روايتهِ.

هذا وممَّا تَجْدرُ الإشارةُ إليه، أنَّ بعضَ أهل العلم، ذهبوا إلى أنَّ مصطلح "ليسَ بشيء" عندِ الإمام ابن معين، يُرادُ به، قلَّةُ حديث الراوي ، ومن أشهر من نُقلَ عنه ذلك، الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة كَثِيرِ بْن شِنْظِيرٍ: "قال الحاكم: قول ابن معين فيه ليس بشيء؛ هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرُّواةِ، يَقِلُّ حديثه، ربّما قال فيه: ليس بشيء، يعني: لم يُسْنِد مِن الحديث ما يُشتَغَلُ به "[27].

وممَّن وقع له هذا الفهمُ، الإمامُ ابن القطان الفاسي(ت 628هـ) حيث قال في كتابه بيان الوَهم والإيهام –في الكلام، على بكَّار بن عبدالعَزِيز بن أبي بَكرة ": "وَمَا روى ابْن خَيْثَمَة (يعني: أبا بكر زهير بن حرب في تاريخه) عن ابْن معِين من قَوْله فِيهِ: "لَيْسَ بِشَيْء" إِنَّمَا يَعْنِي بذلك قلَّةَ حَدِيثه، وَقد عُهد يَقُول ذَلِك فِي المُقلّين، وَفسَّر قَوْله فيهم ذَلِك بِمَا قُلْنَاهُ. وَقد جرى ذكر ذَلِك عِنْد قَوْله مثل ذَلِك فِي كثير بن شِنْظير. ويدلُّك على هَذَا أَنه – أَعنِي: ابْن معِين – قد روى عَنهُ إِسْحَاق بن مَنْصُور أَنه قَالَ فِي بكار بن عبد الْعَزِيز هَذَا: "إِنَّه صَالح". وقال ابن القطان، في موضع آخر، من كتابه، تعليقا على قول ابن معين، في عبدالرَّحْمَن بن إِبْرَاهِيم الْقَاص : " ليس بشيء" – قال: "وإذا وجَدتَ فِيهِ عَن ابن مَعِين أَنه قال: ليسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّه قَلِيل الرِّوَايَة"[28].

قلتُ: إنَّ هذا الذي نُقل عن الحاكم، وقال به ابن القطَّان الفاسي ليس بمُتجهٍ، من ثلاثةِ وجوه:

الأول: لقد صرَّح الإمام ابن معين، في عددٍ من المَواطن التي نُقلَت عنهُ، مِن تلامذتهِ، بأنَّ مقصودَهُ مِن قوله في الرَّاوي " ليس بشيءٍ" يعني: تضعيفَهُ له، ومِن نماذج ذلك:

- قال عباس الدُّوري، في تاريخه: "سمعتُ يحيى يقول: ... وشُرحبيل (يعني: ابن سعد) ليس بشيء؛ هو ضعيف"[29].
- وقال ابن الجُنيد، في سؤالاته: "سُئل يحيى، وأنا أسمع، عن حديث عُمر: مَنْ كذب عليَّ؟ فقال: الدُّجَين (يعني: ابن ثابت أبا الغصن اليَرْبُوعي) مَديني؛ كان يقال له: العُرَني، حدَّث عنه ابن المُبارك، شيخٌ ضعيفُ الحديث؛ ليس بشيء"[30].
- وقال ابن الجُنيد أيضا، في سُؤالاتهِ: "سأل رجلٌ يحيى: أيَّما خيرٌ أَبُو العُطوف، أو يزيد بن عِياض بن جُعْدبة؟ فقال: ابن جُعْدبة أَمْثلُ. وكلاهما ضعيفان، ليسا بشيء "[31].

الثاني: لا توجَدُ قرينةٌ، صريحةٌ، تُخرجُ دِلالة استخدام ابن معين، هذا المصطلح، عن نسقَ استخدامهِ عند العُلماء؛ فقد استخدمه الأئمة النقّاد، الذين عاصروا ابن معين؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وآخرين، وقصَدوا حين إطلاقهِ الجَرح، ليسَ إلا. والتمثيلُ على ذلك يطولُ، ليس هذا مقامُهُ.

الثالث: ألمحَ عثمان بن سعيد الدَّارمي، في تاريخه – وهو أحدُ تلامذة ابن معين–إلى أنَّ مُرادَ ابن معين بهذا المصطلحِ الجَرحُ للرَّاوي، لا أنَّه قليلُ الرواية؛ قال الدّارمي: "قلتُ (يعني: ليحيى): فسليمانُ بن داودَ– الذي يروي حديثَ الزُّهريِّ، في الصَّدقاتِ، مَنْ هو؟ فقال: ليسَ بشيء. قال أبو سعيد (يعني:الدارمي): أرجو أنّهُ ليس كما قال يحيى؛ وقد روى عنه، يحيى بن حمزة، أحاديث حسانًا، كُلُّها مستقيمةٌ، وهو دمشقي، خُوْلاني "[32].

قلتُ: إنَّ مقتضى كلام الدَّارمي، في حقِّ سُليمان بن دَاود، أنَّ ابنَ معين ضعَّفه، غيرَ أنَّ الدّارمي، يَرجو أنْ يكون حالُ سليمان، في الرواية أفضل، وأحسنَ، ممَّا حكَمَ عليه به ابن معين، بقرينةِ أنَّ يحيى بن حمزة روى عنه أحاديث حسانًا، كُلُّها مُستقيمة.

المطلب الثاني: أسبابُ قِلَّةِ حديثِ الرَّاوِي عندَ المُحدِّثينَ:

إنَّ الناظرَ، في تراجم الرّواةِ، الذينِ وصِفُوا بقلَّةِ الحديثِ، أو قلَّة الرواية، ليَجدُ بعد السَّبر الدّقيق لها، أنَّ هناك أسبابًا، تقف وراء وصفِ نقّادِ المحدّثينَ، لهم بذلك، وأنَّ ذلك الأمر، لم يقعِ اتفاقًا، وأنَّ هذه الأسبابَ، منها ما هو صريحٌ، في تفسيرِ، قِلَّةِ حديث الرَّاوي، ومنها ما يُفهم ضمنًا، بالاستنباط،

من سياقٍ، وحال تراجم بعضِ الرواة، الذين وُصفوا بقلّة الرواية، ولتَجْليَة ذلك، فيما يأتي، بيانٌ لِتلكُمُ الأسباب، بالتفصيل مع التمثيل:

أولا: أسبابٌ دينية:

ويمكنُني إجمالها بعد طُول استقراءٍ بالآتي:

أ- انقطاعُ الرَّاوي للعِبادةِ والزُّهدِ على حِسَابِ الرِّواية.فذلكَ قد يَصرفُ همَّتهُ، عنْ النّشاط في طَلَبِ الرِّوايةِ، وسَمَاعِها إلا القليل؛ فينعكسُ ذلك،على مِقدار ما له قلّةً – إذا ما قُورنَ بغيرِهِ، مِمَّن نَشطَ، وأكثرَ، ومن نماذج من وصفوا بقلة الحديث لهذا السببِ، عمرو بن يحيى بن قَمْطةَ (ت-)، قال ابن سعد في طبقاته: " قليل الحديث "[33]. وقال الإمام أحمد بن حنبل في العِلل: "حدثنا ابن عيينة (يعني: سُفيان) عن عمرو بن يحيى بن قَمْطة -وكان مِن خِيار أهل مكة"[34]. وفي كتابه مشاهير علماء الأمصار قال الإمام ابن حبّان: "مِنْ عُبَّاد أهل مكة، وكان قليلَ الحديث، لازمًا للورعِ"[35].

وممّن وصف بقلَّةِ الحديث لهذا السبب، أبو الحسن؛ علي بن عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب (ت 118هـ) قال ابن سعد: "كان يقالُ له السَّجَّاد؛ لعِبادته وفَضله...وكان ثقةً، قليلَ الحديث". وقال الحافظ الذهبي، في سيره: "لُقِّبَ بالسَّجَّاد؛ لكثرةِ صلاته "[36]. ومن هؤلاء الذين غلبَت عنايتهم بالعبادة على حساب الرواية: محمد بن المُنكَدِر (ت 130هـ أو 131هـ)، قال ابن سعدٍ، في طبقاته: "كان ثقةً ورعًا، عابدًا، قليل الحديثِ، يُكثرُ الإسنادَ، عن جابر بن عبد الله"[37].

ومِنَ الذين وصفوا بقلة الحديث أيضًا- بسبب الاشتغال بالعبادة، والزُّهد- العابدُ، الزاهد المشهورُ، إبراهيمُ بن أدهم، التميمي، البَلْخي (ت 161هـ)، قال أبو نعيم، في الحِلْية: "روى إبراهيم بن أدْهَمَ، عن جماعة من التابعين، وتابعي التابعين مُسندًا، ومرسَلا، ولقيَ مِن الكوفيين، والبصريين، وغيرِهِم عِدّةً، لم تكن الرواية من شأنه؛ فلذلك يَقلُّ حديثُه"[38].

ومن هؤلاء أيضا، أبو المُهاجر رِياح بن عمرو القيسي (ت-) قال ابن أبي حاتم الرَّازي: "روى عن واصل بن السائبِ، ومالكِ بن دينار. روى عنه يزيد بن هارون، وعمرو بن عَوْن، وعبد الله بن عاصم الحِمَّاني؛ سمعتُ أبي يقول ذلك. ...(و) سألتُ أبا زرعة عنه؟ فقال: صدوق"[39]. وذكره ابن حبان، في الثقات فقال: " رياحُ بن عمرو القَيسي، مِن عُبَّادِ أهل البصرةِ، وزُهَّادهم يَروي عن مالك بن دينار، روى عنه أهلُ البصرة "[40]. وقال أبو نعيمٍ، في ترجمته: "

المتخشِّعُ، البكَّاءُ، المُتَضرِّعُ، الدَّعَّاءُ"[41]. وقال الحافظ الذهبي، في السير: " زاهدٌ، متألـه، كبير القدر؛ سمع مالك بن دينار، وحسَّان بن أبي سِنان، وطائفة. وهو قليل الحديث، كثير الخشيةِ، والمُراقبة "[42].

ب- عنايةُ الرَّاوِي بالأمْرِ بالمعروف، والنهي عن المنكر، وكذا بالوَعظِ، والقَصَص على حِسَاب الرِّواية. وغايةُ الأمر، أنَّ أحدَ الرواة، يَشغلهُ موضوعُ الأمرِ بالمَعْرُوف، والنهيِ عنِ المُنْكَرِ – حدًّا لا يكون عنده، بسببه، متسعٌ لطلب الرواية؛ وهو مع كونه واجبٌ شرعيٌ، في حقِّ المسلم ، إلا أنَّ مَن يُعنى به اختصاصًا، يتطلب منه ذلكَ حينئذٍ، تفريغَ وقتٍ، ومتابعةً، ومراقبةً، ومواجهةً ، وهذا كُلُّه يَصرِفُ الوَقتَ، عن طَلَبِ الحديث، فيقل عند المختص به.وممّن كان حاله كذلكَ؛ فنُسِب إلى قلّة الحديث، محمدُ بن عبد الرحمن المَشهور بابن أبي ذئب (ت159هـ) قال ابن شاهين، في تاريخه: "أخبرنا عبد الله بن محمد البَغوي، قال: سمعتُ، أحمد بن حنبل، يقول:" ابن أبي ذئبٍ، كانَ قليلَ الحديثِ، وكانَ رجلا صالحًا، قَوَّالا بالحقِّ". وأسندَ ابنُ شاهين أيضًا، من طريق إبراهيم بن هانئ، عن أحمد بن حنبل، أنه قال: "ابنُ أبي ذئبٍ، كان صاحبَ أمرٍ، ونَهي". وأسندَ ابنُ أبي حاتم الرَّازي، مِنْ طريقِ صالحِ بن أحمد بن محمد بن حنبل قال:" قال أبي- وذُكر ابنُ أبي ذئبٍ فقال: " ... كان رجلا صالحًا، يأمرُ بالمَعروف"[43].

وممَّن كان حاله كذلكَ، العنايةُ بالأمر بالمعروف، والنهيُ عن المُنكر، على حِساب الرّواية، أبو عبد الرحمن؛ عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب (ت 184هـ) قال الحافظ الذهبي في سيره: "هو قليل الرواية، مشتغلٌ بنفسه، قوَّال بالحقِّ، أمَّارٌ بالعُرْف، لا تأخذه في الله لومة لائم؛ كان ينكر على مالكٍ الإمامَ اجتماعهُ بالدَّولة " [44].

هذا وينساق الأمر، في شأن قلَّة الحديثِ، على مَنْ كانَ حالهُ العنايةُ بالوعظِ، والقَصَصَ، على حسابِ الرِّواية، ومن نماذج هؤلاء، أبو عمرو؛ بلال بن سعدِ بن تميم، السُّكُوني، الدمشقي، الواعظ (توفي سنة نيف وعشرة ومائة). قال ابن أبي حاتم الرازي: "بلال بن سعد؛ شاميٌ، دمشقيٌ، واعظُ دمشق "[45]. وقال الإمام ابن حبان، في ترجمته: " ... أُعْطِيَ لسانًا، وبيانًا، وعِلمًا بالقَصَصِ"[46].وقال أبو نُعيم، في الحلية، وهو يُعدد تابعي أهل الشام: ومنهم المُتشمِّرُ في الوَعظ، المُتفكر في الوَعْدِ، بلال بن سعد؛ كان عَقولا عن الله تعالى، سميعًا، حَمولا في الخدمَة، رفيعًا، بليغًا

في المَوعِظة، ضَليعًا"[47]. وأسند الحافظان أبو نعيم، في الحِلية، وابن عساكر، في تاريخه، كلاهما من طريقِ، أبي عمروٍ الأوزاعي (قال): "سمعتُ بلال بن سعدٍ، وَلَمْ أَسمعْ واعظًا قطُّ أبلغَ مِنهُ"[48]. وقال الحافظ الذهبي، في السير: "حدّث عن أبيه، وعن معاوية، وجابر بن عبد الله؛ وهو قليلُ الحديث...وكان بليغَ المَوعظة، حَسنَ القَصَصِ، نفَّاعًا للعامّةِ"[49].

ج – انشغالُ الرَّاوِي بالجهادِ، والغَزو على حساب الرِّواية؛ فمُرابطة المرءِ، على الثغور، والخُروج الدائمُ للمشاركة في الجهاد، يُشكِّلانَ سببًا شاغلا لَهُ، فَيَقلُّ حديثهُ، ومِن الذين تُعلَّل قلَّةُ حديثهم، بهذا السَّببِ، الصحابي الجليل، سيفُ الله المسلول، خالد بن الوليد –رضي الله عنه– (ت 21هـ) صاحبُ الانتصاراتِ، والفتوح الشهيرة، قال الحافظ الذهبي، في السير: "له أحاديثُ قليلة"[50].

هذا ومِمَّن نُسِبَ إلى قلَّةِ الرِّوايةِ، بهذا السَّبب كذلكَ، أبو يحيى؛ عبد الله بن أبي زكريا الخُزاعي (ت 117هـ) قال ابن سعد، في الطبقة الثالثة، من تابعي أهل الشّام: "كان ثقة قليلَ الحديثِ صاحبَ غزوٍ"[51]. ومن هؤلاء أيضًا، أبو عبد الله، محمد بن مُصعب القُرْقُسَاني (ت 288هـ)، قال عبد الله بن أحمد: " سألت يحيى (يعني: ابن معين)، عن محمد بن مصعب، القُرْقُسَاني؟ فقال لي: ليس بشيء– وقال: كان لي رفيقًا، وكان صاحبَ غزو كثيرٍ (وساق له يحيى حديثًا أخطأ فيه)، قال عبد الله بن أحمد: "ثم قال لي يحيى: لم يكن من أصحاب الحديث"[52]. وفي روايةِ طَهمان، عن يحيى بن معين، أنه قال: "القُرْقُسَاني، مُسْلمٌ صاحبُ غزوٍ، ليسَ يَدرِي ما يُحدِّث"[53].

قلتُ: إنَّ قول الإمام يحيى بن معين، عن القُرقُساني: "وكان صاحبَ غزو كثيرٍ ... لم يكن من أصحاب الحديث". فيه دلالة ضمنيةٌ، أكيدةٌ، على أنَّه قد شُغِلَ، بالغَزو الكثير، عن الحديثِ، وروايتهِ، والعنايةِ بهِ، وضَبطِهِ.

د– شدَّة الاحتياطِ، من الرَّاوي، لحديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنَّ مَن أكثرَ، يُخشى عليه أن يقعَ في دائرة الخطأ، المُفضِي إلى الكَذبِ، وعليه، فإننا نَقِفُ في تَرَاجِمِ بَعضِ الرُّواةِ، على ما يُشير إلى مراعاتهم لهذا السبب، في التحديث، على نحوٍ، يفسِّرُ قلَّة حديثهم، الذي وَصَل إلينا، ومِن نَماذج هؤلاء، حَوَاريُّ النبي صلى الله عليه وسلم؛ الزبيرُ بن العوَّام –رضي الله عنه– (ت 36هـ) قال الحافظ الذهبي، في السير: "روى أحاديث يسيرةً "[54].

قلتُ: إنَّ باعثه على ذلكَ، منهجُه في الاحتياط– خشية الوقوعِ في الزَّلل؛ فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه، من طريق عبد الله بن الزبير –رضي الله عنهما– قال: " قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ، وَفُلَانٌ؟! قَالَ:أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ "[55].

قال الحافظ ابن حجر: "في تمسُّك الزبير بهذا الحديث، على ما ذهبَ إليه، من اختيار قلَّة التحديث، دليلٌ للأصحِّ، في أنَّ الكَذب هو: الإخبارُ بالشيءِ، على خِلاف ما هو عليه، سواءٌ كان عمدًا أم خطأً – والمُخطئُ، وإنْ كانَ غيرَ مأثومٍ، بالإجماع– لكنَّ الزبيرَ خشيَ مِن الإكثار، أنْ يقع في الخطأ– وهو لا يشعر؛ لأنه وإنْ لم يأثم بالخطأ، لكن قد يأثمُ بالإكثار؛ إذِ الإكثارُ مَظنَّة الخطأ، والثقة إذا حدَّث بالخطأ – فحُمِل عنه، وهو لا يشعرُ أنَّه خطأ – يُعملُ به على الدوام للوثوق بنقلِهِ، فيكون سببًا للعمل بما لم يَقُلْهُ الشارعُ، فمَنْ خَشِي مِن إكثارِ الوقوع فِي الخطأ، لا يُؤْمَن عليه الإثم، إذا تعمَّدَ الإكثارَ، فمِن ثَمَّ توقفَ الزبير، وغيره من الصحابةِ، عن الإكثار من التحديث، وأمَّا مَن أكثر منهم، فمحمول على أنهم كانوا، واثقين من أنفسهم، بالتثبت، أو طالتْ أعمارُهم، فاحتِيج إلى ما عندهم، فسُئلوا، فلم يُمكِنْهم الكتمان رضي الله عنهم "[56].

هذا وممَّن كان يسترعي اهتمامُه، مراعاة هذا السببِ، في التحديث؛ فانعكسَ على حديثهِ قلَّةً، أميرُ المؤمنينَ، مُعاويةُ بن أبي سفيان – رضي الله عنهما– (ت 60هـ)؛ فقد أخرج الإمام البخاري، في التاريخ الكبير، من حديث يُوسف بن مَاهك قال: كان معاوية، قليلَ الحديث، عن النبي صلى الله عليه وسلم "[57]. وأسند الإمام مسلم، في صحيحه، من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ– رضي الله عنه– قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ، عَلَى حَلْقَةٍ، فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ. قَالَ: آللَّهِ، مَا أَجْلَسَكُمْ، إِلَّا ذَاكَ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ، مَا أَجْلَسَنَا، إِلَّا ذَاكَ. قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ، تُهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم - أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، خَرَجَ عَلَى حَلْقَةٍ، مِنْ أَصْحَابِهِ..."[58]. قال المُباركفوري: "قدَّم بيانَ قُربه منهُ، عليه الصلاة والسلام، وقلَّة نقلتِه، من أحاديثه؛ دفعًا لتهمة الكذب، عن نفسهِ، فيما ينقلهُ؛ فقال: (وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي) أي: بمرتبة قُربي (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)؛ لكونه مَحرمًا لأم حبيبة؛ أخته مِن أمهات المؤمنين، ولكونه من أجِلاء كَتبة الوحي. (أَقَلَّ) خبر كان (حديثا عنه) أي: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (منِّي)، أي: لاحتياطي في الحديث، وإلا كانَ مُقتضى مَنزلتهِ، أن يكون

كثيرَ الرواية "[59]. نقل الحافظ الذهبي في سِيره : أنَّ " مُسنده (يعني: معاوية) في مُسندِ بقي(يعني بن مخَلد الأندلسي) مائة وثلاثة وستون حديثا"[60].

قلتُ: إنما كثرتْ أحاديثه نسبيًا؛ لامتدادِ العُمْرِ بهِ، واحتياجِ النّاسِ إليه، سيّما وأنَّه وليَ إمرة المسلمين، في الشام، عشرين عامًا، وولي الخلافة، عشرين عامًا أخرى، فأنْ يُسمعَ منه هذا العدد – من الحديث في أربعين عامًا، ليس بالكثير.

وممَّن عُرِفَ عنه أيضًا، مراعاة هذا السبب، في التحديث، فقلَّ حديثهُ، بادئ الأمرِ، لكنَّهُ كَثُرَ فيما بعدُ؛ لسؤال النّاس إياه، واحتياجِهم إليهِ، كلٌ من عبد الله بن عمر بن الخطاب– رضي الله عنهما–(73هـ) وأنس بن مالك – رضي الله عنه (ت 94هـ) وهو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فأمَّا مَا كانَ مِنْ حَال عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما–؛ فدليله، ما أخرجه الإمامُ البخاري، في صحيحه، من حديث مجاهد بن جبرٍ قال: "صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا..."[61]. وأخرج أيضًا، في صحيحهِ، عن عتبة العنبري قال: قال لي الشَّعبي: ... وَقَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ سَنَتَيْنِ، أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ، يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، غَيْرَ هَذَا..."[62] (ثم ذكرَ حديثا). قال الحافظ ابن حجر: "فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توقّي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عند الحاجة خشية الزيادة والنقصان، وهذه كانت طريقة ابن عمر، ووالده عمر، وجماعة، وإنَّما كَثُرت أحاديث ابن عمر مع ذلك؛ لكثرة مَنْ كَانَ يسألهُ، ويَسْتفتيهِ "[63]

وأمّا ما كان من حال أنسٍ –رضي الله عنه– فدليلُه ما أخرجه الإمام البخاري، في صحيحه كذلكَ، من حديث أنس – رضي الله عنه – قال: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ "[64]. قال الحافظ ابن حجر: "إنما خشي أنسٌ، ممَّا خشي منه الزبير، ولهذا صرَّح بلفظ الإكثار؛ لأنه مَظنَّةٌ، ومَن حَام حول الحمى، لا يأمنُ وقوعه فيه ، فكان التقليل منهم؛ للاحتراز، ومع ذلك، فأنسٌ مِن المُكثرين؛ لأنه تأخرت وفاته، فاحتيجَ إليه ..ولم يُمكِنه الكتمان "[65].

ثانيًا: منهجيّة الرّاوي في الأخذ والرواية. فذلك سببٌ بارزٌ، في قلّة حديثهِ، ويمكن بيان ذلكَ، بما يأتي:

أ- اهتمامُه بلونٍ معيّن من الحديث دون غيره؛ كالمغازي مثلا، مِثلما كان عليه أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المَخزومي (توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك)، فإنه عِلاوة على عنايته بالغزو، والمرابطة في الثغور؛ فقد كان له اهتمام بروايةِ ما عليه حاله أعني: روايةُ أحاديثِ المغازي، وقلَّ حديثهُ، فيما سِواهَا، نقل ابن سعد، في طبقاته عن محمد بن عمر الواقدي أنه قال: "خرج المغيرة بن عبد الرحمن، إلى الشام، غير مرةٍ غازيا، وكان في جيش مَسلمة (يعني: ابنَ عبد الملك)، الذين احتُبِسوا، بأرض الروم، حتى أقفلَهُم عمر بن عبد العزيز، وذهبتْ عينُه، ثم رجع إلى المدينة، فمات بالمدينة، وأوصى أنْ يُدفن بأُحُدٍ، مع الشهداء، فلم يَفْعَل أهله، ودفنوه بالبقيع. وقد رُوي عنه، وكان ثقةً، قليل الحديثِ، إلا مَغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أخذها من أَبَان بن عثمان؛ فكان كثيرًا ما تُقرأ عليه، ويأمُرُنا بِتَعْليمها"[66].

قلتُ: إنَّ كلام الواقدي، معتبر هاهنا، وأتمثلُ فيه، كلامًا للحافظ الذهبي، في مقامٍ شبيهٍ بهذا؛ حيث قال: "والواقدي- وإنْ كانَ لا نِزاع في ضَعفه، فهو صادقُ اللسان، كبيرُ القَدْرِ"[67].

ب- التزامُهُ شرطًا خاصًا، فيما يُحدِّثُ به ؛ فذلك له أثرٌ بالغٌ، في قِلَّة حديث راوٍ ما؛ لأنّ شرطه الخاص به، يُضيّق عليهِ، دائرة القَبولِ عنده، وعليه يقلُّ حديثه لذلك، وممَّن انعكسَتْ عليه، هذه الصورة المنهجيَّةِ، فقلَّ حديثه، بسببها، أبو بكرٍ الصدّيق -رضي الله عنه- (13هـ) وكان مَنهجُهُ، التقليلُ من الرواية، ولا يَروي، إلا ما كانَ مستيقنًا منه، حافظًا للفظه، وقد شاركهُ في صورةِ هذا الشرطِ، الإمام أبو حنيفة؛ النعمان بن ثابت (ت150هـ). قال المُلا علي القاري (ت 1014هـ) - في توجيهِ معنى قول علي - رضي الله عنه- " وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ"[68] : إنَّ " الصدِّيقَ -رضي الله عنه- كان مُلتزمًا، أنْ لا يروي، إلا إذا كان محفوظُهُ بالمَبنى، دون المَروي بالمعنى، بخلافِ أكثر الصحابة، ولذا قلَّتْ روايته، كأبي حنيفةَ، تبعًا له ،في هذه الخُصُوصية، فهذا وجهٌ لقولهِ "وصدَقَ أبو بكر" "[69].

وأسند الخطيب البغدادي، في تاريخه، من طريق محمد بن سعد العَوفي، قال:" سمعت يحيى بن معين، يقول: كان أبو حنيفة ثقة؛ لا يُحدِّث بالحديث إلا ما يحفظُ، ولا يُحدِّثُ بِما لا يحفظ ". وأسند أيضًا في الكفاية، من طريق علي بن الحسين بن حَبَّان، قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا: يعني: يحيى بن معين - وسُئِل عن الرجل يجد الحديثَ بخطه، لا بحفظه؟ فقال أبو

زكريا: كان أبو حنيفة يقول: لا يُحدِّث إلا بما يَعرفُ، ويحفظ"[70]. وحكى الحافظ الذهبي في السير قال: "قال أبو يوسف (يعني: القاضي صاحبُ أبي حنيفة): قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرَّجل أنْ يُحدِّث، إلا بما يحفظهُ، مِن وقتِ مَا سَمِعهُ"[71].

هذا وقد بلغَ مجموع ما للصِّديق –رضي الله عنه– من الحديث بحسب ما جمعه أبو بكر المِرْوزي في مسند أبي بكر الصّديق (142) حديثا[72]، في حين بلغَ ما للإمام أبي حنيفة من الأحاديث بحسْبِ ما جَمعه أبو نعيم الأصبهاني (ت 430هـ) في مُسند أبي حنيفة (366) حديثا[73].

وغاية ما أريد قوله من إيراد هذه الأرقام: أنَّ أحاديث كلٍّ منهما بحسبِ ما تقدّم هي قليلة بالنسبة لرتبتيهما في الإسلام، وهي ليست قليلة بمعنى ليس لهما عناية بالرواية؛ فأبو بكر هو صدِّيق الأمة، وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم ورفيقُ دربه، والخَليفة من بعدهِ، وأبو حنيفة أحد أئمة الفقه الكبار.

هذا وممَّن وُصف بقلّة حديثه؛ لالتزامه شرطا خاصًا فيما يُحدِّث به، الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)؛ فإنه كان لا يقبل من الحديث، ولا يحدّث به إلا إذا ثبتَ عنده؛ أسند الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق إبراهيم بن أبي طالب (قال): سألتُ أبا قدامة (يعني: السَّرْخسي) عن الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاقٍ(يعني: ابن رَاهَوَيْه)، وأبي عبيد (يعني: القاسمَ بن سلّام)؟ فقال: أمَّا أفقههم فالشافعيُّ، إلا أنَّه قليلُ الحديث..."[74]. وقال الإمامُ الذهبي عن الشافعي في التذكرة: "وكان حافظا للحديثِ، بصيرًا بعللهِ، لا يَقبَلُ منه إلا ما ثبتَ عنده، ولو طالَ عُمُره لازدَاد منه"[75].

قلتُ: إنَّ كم رواية الإمام الشافعي في جانب إمامته، وعلمه، وفقهه –على ما له من أحاديث يُعدُّ قليلا مقارنة مع غيره من أهل الحديث، وأئمة الشأن.

ج- تغليبُ راوٍ ما الفقه والفتيا بالرأي دون الحَديث. أي: أنه لا يتكأ في الفتيا، على رواياتِ الحديثِ، بل يُعْملُ الرأي في المسائل، فلا تنشط همته إلى طلب الرواية، فيقلُّ حديثه.وهذا سببٌ في قلّة حديثه ، وممّن غَلبَ عليه العناية بذلك؛ فقلَّ حديثهُ، أبو وهَبْ؛ العلاء بن الحارث، الدمشقي، الحَضرمِي (ت 136هـ)، قال ابن سعد، في طبقاته: " كان قليلَ الحديث، ولكنَّه أعلم أصحاب مكحول(يعني: الشامي)، وأقدَمَهُم، وكان يفتي، حتى خُولط (أي: اختلط)"[76].

قلتُ: يظهر لي، أنّ العلاءَ بن الحارث، عِلاوة على أنَّه كان مهتمًّا بالفتيا، على حِسابِ الرّوايةِ؛ فإنَّه كان أيضًا، يُفتي برأيهِ، ولا يَستند إلى الحديث، مُتابعًا بذلك شَيخَه مكحولا، الذي قال الحافظ الذهبي، في ترجمته: "كان يُفتي بقولِه، ويَدْريْه"[77].

ومِمّن كان يغلِّبُ الفقهَ، والفتيا بالرأي، على حساب الرواية، عبد الله بن نافع الصائغ (ت 206هـ)؛ فقد أسند ابن عدي، في كامله، من طريق أبي طالب أحمد بن حميد (قال): سألت أحمد بن حنبل، عن عبد الله بن نافعٍ، المدينيّ، الصائغ؟ قال: "لم يكن صاحبَ حديث؛ كان ضيقا فيه، وكان صاحبَ رأي مالك، وكان يُفتي أهل المدينة، برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك"[78]. وقال الحافظ الذهبي:" ليس هو بالمتوسِّع، في الحديث جدًّا، بل كان بارعًا في الفقه "[79].

هذا وممَّن وقع له، تغليبُ الفقهِ، والفتيا بالرأي، على الحديث، فقيهُ الأندلس عيسى بن دينار (ت 211هـ) حكى القاضي عياض في ترتيب المَدَارك قال: "ذكر ابن لبُابة (يعني: محمد بن يحيى بن عمر الفقيه المالكي (ت 330هـ))، عن أبان بن عيسى (يعني: ابنَ دينار) أنَّ أباه أجمعَ في آخر عمره، على ترك الفُتيا بالرأي، والاعتمادِ على مقتضى الأثر، فأعْجَلته المَنيَّة"[80]. ووقع في سير الحافظ الذهبي بلفظ: "كان أبي قد أجمع على ترك الفُتيا بالرأي، وأحبَّ الفتوى بالحديث، فأعجلته المَنيَّة عن ذلك " ثم قال الذهبي: "كانَ مِن أوعية الفقهِ، ولكنَّهُ قليل الحديث "[81].

وممَّن عُرِف بذلكَ أيضًا، فانعكسَ على حديثه قلّةً، تلميذُ الإمام الشافعيّ، وناصر مذهبه، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، المُزَني، المصري (ت 264هـ) ، قال الحافظ الذهبي: "هو قليل الرواية، ولكنَّه كان رأسًا في الفقه... وامتلأت البلاد بمُختصره في الفقه، وشرَحَهُ عِدَّةٌ من الكبار – بحيثُ يقال: كانت البِكر يكونُ في جَهازها نسخةٌ من مُختصَر المُزني "[82].

ومن هؤلاء أيضًا، القاضي أبو الحسن؛ علي بن عمر، البغدادي، المعروف بابن القصَّار المالكيّ (ت 397هـ).حكى القاضي عياض قال: "قال أبو إسحاق الشِّيرازي (يعني: إبراهيم بن علي (ت476هـ): "تفقَّه بالأَبْهَري (يعني: القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله التميمي (ت 375هـ))، وله كتاب في مسائل الخلاف. لا أعرفُ للمالكيين، كتاباً في الخلافِ، أحسنَ منه(يعني: كتاب عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار). وكان أصولياً نظَّاراً، ووَلي بغداد. قال أبو ذَرٍّ (يعني: الهرَوي الحافظ (ت 435هـ)):" هو أفقهُ مَن رأيت، من المَالكيين، وكان ثقةً، قليل الحديث"[83].

ثالثًا: غَلبَةُ الاهتماماتِ العلمية، والأدبية لدى بعضِ الرُّواة على حساب التحديث؛ فإنَّ اهتمامَ أحد الرواة بجانبٍ عِلمي، أو أدبي، قد يصرفهُ عن الإكثارِ، من طلب الرواية للحديث، الأمر الذي ينعكس في النهاية، على قلّة حديثه، وفيما يأتي، بيان ذلك بالتفصيل:

أ- غلبةُ الاهتماماتِ العلمية لبعض الرواة على حساب التحديث. ويمكن إجمال ذلك بالآتي:

1- العنايةُ بالقراءةِ والإقراءِ والتفسير للقرآن الكريم.وممَّن غلب عليه، العناية بالقراءة والإقراءِ، أبو عمران؛ عبد الله بن عامر، اليَحصُبيُّ، الدمشقي (ت 118هـ) قال الحافظ ابن عساكر، في تاريخه: "قارئُ أهلِ الشام؛ قرأ القرآن العظيم، على المغيرة بن أبي شهابٍ، المخزومي، وقرأ المغيرة على عثمان(يعني: ابن عفّان الصحابي الجليل) "[84]. وقال ابن سعد، في الطبقات: "هو قليل الحديث"[85].هذا وممَّن غلبَ عليه ذلك أيضًا، أبو جعفر؛ يزيد بن القَعْقاع القارئ (ت 127هـ أو 132هـ)، قال ابن سعد: "كان إمام أهل المدينة، في القراءة؛ فسمِّيَ القارىءَ بذلك، وكان ثقةً، قليل الحديث"[86]، وقال ابن حبّان: "كان قد عُني بعِلمِ القرآن، مع النُّسك، والوَرع"[87].وقال الحافظ الذهبي: "أحد الأئمة العَشرة في حروف القراءات"[88].

هذا وممَّن غلب عليه كذلك، العناية بالقراءة، على حساب الحديث، يحيى بن الحارث الذِّمَاري (ت147هـ)، قال ابن سعد: "كان قليل الحديث، وكان عالما بالقراءة، في دَهْره؛ يُقْرَأُ عليه القرآن"[89].

وأمَّا مَن غلب عليه العناية بالتفسير على حساب الرواية؛ فمِمَّن وقفت عليه منهم أبو مالك غَزوان الغِفاري (ت-)، قال ابن سعد في طبقاته: "صاحب التفسير، وكان قليلَ الحديث"[90] وقال ابن حبّان في الثقات: "يروي عن ابن عباس، روى عنه أهل المدينة "[91].

قلتُ: إنَّ ممَّا يستأنسُ به للدلالة على عناية أبي مالك الغِفاري بالتفسير أنَّ الإمام البخاري أفادَ منه في كتاب التفسير من جامعه الصحيح، وذلك في موضعٍ واحد تعليقا[92] ، وكأنَّه لمْ يُكْثر عَنهُ لقلَّةِ ما نُقِلَ عنهُ؛ سيّما أنَّ الرواية عنه منحصرة في المَدنيينَ، وهو مقتضى ما ترجم به الإمام ابن حبان.

2- العنايةُ بالفقه. والمراد أنَّ العالم ينشغل بتخصص الفقه، عمّا سواهُ، من التخصُّصَات، ويصرفُ الجهدَ له، على حساب طَلب علوم أخرى، ومنها علم الرواية، فيقلُّ حديثه، وممَّن غلبَ عليه ذلك، أبو زيدٍ؛ خارجةُ بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني (ت 99هـ)، قال الإمام الذهبي في السير: هو "أحد الفقهاء السبعة الأعلام... ولم يكن بالمُكثرِ من الحديث"[93]. وقال

في تذكرة الحفاظ : " أحد الفقهاء من كبار العلماء، إلا أنه قليل الحديث؛ فلهذا لم أذكره في الحفاظ رحمه الله تعالى"[94].

قلتُ: إنَّ قول الذهبي: " فلهذا لم أذكره، في الحفاظ، رحمه الله تعالى " مُشْكلٌ؛ ذلكَ أنَّ ترجمة خارجة، هي في تذكرة الحُفَّاظ، وعندي، أنَّ قول الذهبي، ليس المرادُ منه، النفي على إطلاقه، بل إنه قصدَ أنْ يقول: إنه لم يذكره، في الطبقة الثانية، من طبقات الحفاظ، وإنما أورده في الطبقة الثالثة منهم، والتي سمّاها "الطبقة الوسطى من التابعين"[95]، مع كونه من كبار التابعين، غيرَ أنَّ قلّة حديثه، هو ما حَمل الذهبي، على هذا الصنيع، والله أعلم.

ب- غَلبةُ الاهتمامات الأدبية لبعضِ الرواة على حساب الرواية والتحديث.

ويمكنُ إجمال ذلك بالآتي:

1- العناية بالشِّعْر. وممَّن وقع في شأنه ذلك، على حساب الروايةِ، والتحديثِ، أبو العبّاس؛ السائبُ بن فرُّوخٍ، المكّيّ، الأعمى(ت-)، قال ابن سعد، في طبقاته: "كانَ قليلَ الحديثِ، وكانَ شاعرًا، وكان بمكةَ زمنَ ابن الزبير، وهواهُ مع بني أمية" وقال الإمام ابن معين، في سؤالات الدُّوري: "أبو العباس الأعمى، الذي يروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ثبْت، وهو شاعرٌ، واسمهُ، السائبُ بن فرُّوخ"[96].وقال الإمام ابن حبان، في كتابه مشاهير علماء الأمصار: "السائب بن فروخ، مِنْ جِلَّةِ أهل مكةَ، ومُتقنيهم" [97]. ويظهرُ من عبارة ابن حبّان، أنَّ السائبَ، كان له عنايةٌ بالرِّواية؛ ضبطًا، وإتقانًا، غيرَ أنَّ الطابعَ الغالب عليه، أنهُ شاعر أكثرُ منه مُحدِّثا. وممَّن غلب عليه الاهتمام كذلك، ببعض شؤون الأدبِ، على حساب الرواية، سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري (ت 249هـ) قال ابن سعد: "كان سعيدٌ، قليلَ الحديثِ، شاعرًا". وقال الحافظ ابن حجر، في التقريب: " "ثقة" [98]، ومِن هؤلاء أيضًا كُثيِّر بن كُثيِّر بن المطَّلب بن أبي وَدَاعة السَّهمي (ت -) قال ابن سعد: " كان شاعرًا، قليلَ الحديث" وفي سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل قال: "سمعت أحمد قيل له: كُثيِّر بن كُثيِّر؟ قال: بَخٍ؛ ثقةٌ" [99].

2- العنايةُ بالخَطابة وفُنونِ اللغة. إذ حاصلُ الأمرِ، أنَّ توجُّه اهتمامِ المرءِ إلى الخطابةِ، وما تَسْتلزِمُهُ- من قدحِ زِناد الفِكْرِ، وانتقاءِ العِباراتِ- يصرفُهُ عن الرواية؛ فيَقِلُّ حديثه، وكذا الحال، فيمن توجه اهتمامهُ، إلى اللغةِ ، والتبحُّر فيها، وسَبْر أَغْوارها، هذا وممَّن عُرفَ، واشتهرَ

بالخطابة، مالكُ بن أوْس بن الحَدَثان (ت 92هـ) ، قال السمعاني، في الأنساب: "كان من فُصحاء العرب" [100]. وقال الإمام الذهبي، في السير: "كان مذكورًا بالبلاغةِ، والفَصاحةِ، وهو قليلُ الحَديث "[101].

وممَّن عُرفَ، واشتهر بفنون اللغةِ، حتى غلبتْ أمرَ الرواية عندهُ، أبو سعيد؛ عبد الملك بن قُريب الأصْمَعيّ (ت 216هـ)؛ فقد أسند ابن أبي حاتم الرازي، من طريق الحسين بن الحسن الرَّازي قال: سألت يحيى بن معين، عن الأصمعي؟ فقال: "لم يكن ممَّن يَكذبْ، وكان مِن أعلم الناس في فنِّه "[102] وقال الحافظ الذهبي: "الإمام العلامة الحافظُ حُجَّةُ الأدب، لسَانُ العرب... لكنه قليلُ الرِّواية للمُسندات "[103].

رابعًا: انشغالُ بعضِ الرُّواة بشؤونِ الإمَارةِ والرِّياسة والسِّياسةِ على حساب التحديث؛ وممّن وقع له الانشغالُ بشؤونِ الإمَارة، عن التحديث، عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّابِ، العَدوي (ت سنة نيّف عشرة ومائة للهجرة) قال الإمام البخاري، في تاريخه الكبير: "كان عاملَ عُمر بن عبد العزيز، على الكوفَة "[104].وقال الإمام الذهبي في سيره: " الإمام، الثقة، الأمير، العادلُ ... وهو قليلُ الرِّوايَة، كَبير القَدْرِ"[105]. ومن الذين شغلتهم شؤون الرِّياسة، عن التحديث، وملأت عليهم الوقتَ، الأحنف بن قيس التميمي (ت 67هـ) قال ابن سعد، في الطبقات: "كان ثقة مأمونًا، قليلَ الحديث"[106]. وقال الحافظ الذهبي، في ترجمته: "الأميرُ، الكبيرُ، العالمُ، النبيلُ، أبو بَحر التَّميمي، أحدُ من يُضرَبُ بحِلمِهِ، وسُؤدده المَثل... كان سيّدَ تميم، أسلمَ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قليل الرِّواية، وكان من قُوَّاد جيش عليٍّ يومَ صِفِّين"[107].

ومن الذين شغلتهم السياسة، والتخطيط للحُكم، عن التحديثِ، أبو هاشم؛ عبد الله بن محمد بن الحَنَفية (ت 98هـ)، قال ابن سعد، في طَبقاته: " كان أبو هاشم، صاحب علمٍ، ورواية، وكان ثقةً، قليل الحديث، وكانت الشيعة يَلقَونَهُ، ويتولّونَه، وكان بالشام، مع بني هاشم، فحضَرَتهُ الوفاة، فأوصَى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وقال: أنتَ صاحبُ هذا الأمرِ، وهو في وَلدك، واصرف الشيعة إليه، ودفعَ كتُبَهُ، وروايته"[108].

خامسًا: انشغالُ بعضِ الرُّواة بمهَنته على حِساب التحديث؛ وممَّن وقع له ذلك، هشام بن هُبيرة الضَّبِّيّ، القاضي (ت 72هـ)؛ إذ القضاء فيه ما فيه، من اشتغال الفِكر، والذهن، بدقيق المَسائلِ، وانصرافِ الهمَّةِ، عن الرِّواية، قال ابن سعد، في الطبقات: "كان قاضيًا بالبَصرةِ، وكانَ معروفًا، قليلَ الحديث"[109]. وقال الإمام ابن حبان، في الثقات: "كان قاضيًا زمَن شُريحٍ، يروي عن العراقيين، روى عنه عوفٌ الأعرابي"[110].

ومِن الذين شغلهم القضاءُ أيضًا، عن التَّحديثِ، السَّريُّ بن إسماعيل الهَمَذاني (ت –)، وهو ابن عمِّ عامر بن شُراحِيلَ الشَّعبي، قال ابن سعد، في طبقاته: " كان كاتبًا للشَّعبيّ، وروى عنه الفَرائضَ، وغيرَ ذلك، وولي السَّري قضاء الكوفة، وكانَ قليل الحديث "[111].

سادسًا: انشغالُ بعضِ الرُّواة بِبِدعتهِ على حِساب التَّحديث؛ وهذا السبب، لا يَصْدُق على كلِّ ذي بدعة، بل منهم من ينشط للرواية؛ لتقوية بدعته، غير أنَّ من أهل البدع، مَن تملؤ البدعةُ، عليه السمع، والبصرَ، والفؤاد؛ فتشغَلُهُ عن طَلَبِ الرِّوَاية، وممَّن وقع لهُ، هذا السّبب، عثمان بن مِقْسَمٍ البُرّيّ(ت–) الذي كان من المعتزلة فضلا عن كونه قدريًّا ، قال الإمام الذهبي في السير: "كان قليل الحديث يُزَنُّ[112] ببدعةٍ.... وقال عفَّان (يعني: ابنَ مسلم الصفَّار): سمعت عثمان البُرّيَّ، يُنكر الميزانَ، وقال محمد بن كثير: سمعته، يقول: ليس بميزان إنَّما هو العدل، وقال عفَّان: كان قدريا، ويغلطُ، وفي كتابه الصوابُ، فلا يرجع إليه، وكان يروي عشرين حديثا، وحدثني ثقةٌ أنه سأله عن تبَّت في أمِّ الكتاب؟ فقال: لم تكنْ، وإنَّما في الكتاب (تَ بَ تَ) "[113]. هذا وممّن شُغل ببدعته، عن الرِّواية، فقلَّ حديثه أبو سعيد مسعود بن محمد الجُرجاني (ت 416هـ) – والذي كان هو الآخَر معتزليا، حكى الإمام الذهبي قال: "قال عبد الغافر (يعني: ابن إسماعيل النيسابوري، صاحب تاريخ نيسابور(ت 529هـ)): "شيخ فاضلٌ، كبيرٌ، أديبٌ، فقيهٌ، مُنَاظِرٌ، حدَّث عن أبي أحاديثَ معدودةً، وعن غيره... كانَ قليلَ الحديث، وكان يرى مذهب أهل العَدْل "[114]. قلتْ : إنَّ المعتزلة ، ينحرفون، عن رواية خبر الآحاد؛ لأنه بالنسبة لهم – خلافا لجماهير أهل العلم –ظنيُّ الثبوت، ولا تقوم به الحُجة.

المطلب الثالث: آثار قلَّةِ حديثِ الرَّاوِي عند المُحدِّثينَ:

إنَّ المتأمِّلَ، في ظاهرة قلَّةِ الحديثِ، مِن قِبل الرواةِ، عند المحدِّثين، لَيجدُ، أنّها قد تركت، آثارًا على واقع الرِّواية، وهذه الآثار؛ منها الإيجابي، ومنها السّلبي، وفيما يأتي بيان ذلك.

أولا: الآثار الإيجابية لقلة الحديث من قِبَل الرّواة:

إنَّ من أبرز الآثار الإيجابية في منهجيةِ من كان قليلَ الحديث من الرواة:

1- تعليمُ الأمة ضرورة مراعاة الاحتياط والصيانة لحديثِ النبي صلى الله عليه وسلم عن مَزالق الخطأ والغلطِ المُفضي إلى الكذب. وقد أفصح الزبير بن العوّام – رضي الله عنه- عن هذه الغاية، في تعليله، قلّة تحديثه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى مقتضى هذا الأثر، يُحمل كذلك، صنيعُ كلٍّ من عبد الله بن عمر، وأنس بن مالكٍ، ومعاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنهم أجمعين- عندما سلكوا، نهج الإقلال من الرواية، وإنما كَثُرَتْ رواية ابن عمر، وأنس؛ لتأخر وافتيهما، واحتياج الناس لحديثهما، وقد تقدَّمَ بسط الكلام في جميع ذلكَ، بما يغني عن التكرارِ، في النقطة (د) عند الحديث، عن الأسباب الدينية، التي تحمل الراوي، على أن يكون قليل الحديث.

هذا وممَّا ينضوي، تحت هذا الأثر، صنيعُ مَنْ قلَّ حديثه؛ لكونه التزم شرطًا خاصا به فيما يُحدِّث به، مثل أبي بكرٍ الصديقِ-رضي الله عنه- والإمامين الجليلين أبي حنيفة، والشافعي، رحمهما الله تعالى، وقد سبق بيان ذلك، مفصلا، في النقطة (ب) من البند الثاني، في المطلب الثاني، بما يغني عن تكراره، وكذا يُحمَلُ على هذا الأثر صنيع الفاروق عمر بن الخطّابِ – رضي الله عنه- حينما رفعَ شعار الإقلالِ من التحديثِ، وألزمَ الصّحابةَ به، إلا للضَّرورة، قال الإمام ابنُ حبّان، في كتابه المجروحين: "لم يكن عُمرُ بن الخطاب – وقد فعلَ – يتَّهم الصحابة بالتقول على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ردَّهم عن تبليغ ما سمعوا، من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ... ولكنه عَلم ما يكونُ بعدهُ، مِن التقُّول على رسول الله صلى الله عليه وسلم... فأنكرَ عليهم كثرةَ الرواية، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لئلا يَجترئَ مَن بَعْدَهُم – ممَّن ليس في الإسلام مَحلُّه كمحلهم، فيُكثر الرواية فيَزِلَّ فيها، أو يَقول متعمدًا عليه صلى الله عليه وسلم لنوال الدنيا"[115].

2- ارتكازُ بعضِ نقّاد المحدثين على قلَّة حديث راوٍ ما إذا كان ثقةً لترجيحهِ في الضَّبط على غيره من الثقات المُكثرين، ومن ذلك ترجيح الإمام أحمد بن حنبل، روايةَ أبي حُصين؛ لقلّة حديثه،

على رواية، أبي إسحاق السَّبيعي؛ وكذا ترجيحهُ، رواية منصور السُلميّ؛ أبي عتَّاب، على رواية الأعمش؛ فقد أسندَ، الإمام يعقوب الفَسوي، في كتابه المعرفة والتاريخ، عن الفضل بن زياد، قال: سمعتُ أبا عبد الله، يقول: ... أبو حصين؛ رجلٌ من العَرب ... وكان قليلَ الحديث، وكان صحيحَ الحديث. قيل له: أيهما أصحُّ حديثًا هو، أو أبو إسحاق؟ قَال: أبو حصين أصحُّ حديثًا، لقلَّةِ حديثه، وكذا منصورٌ أصحُّ حديثًا، من الأعمش؛ لقلَّة حديثه"[116]. وقال ابن أبي حاتم الرازي: "سئل أبي عن الأعمش ومنصور(يعني: السُلمي) فقال: الأعمش حافظٌ يُخلِّطُ، ويدلِّس، ومنصور أتقنُ لا يُدلِّسُ، ولا يخلِّطُ "[117].

3- تزكيةُ النُّقَّاد للرَّاوي قليلِ الحديثِ على نحوٍ يجعلهُ في مَصاف الثقاتِ – متى خلتْ مَروياتُهُ من النَّكارةِ، والمُخالفة ، وممَّن ينطبقُ عليه هذا الأثر، شُريحُ بن أرطاةَ بن الحارثِ النَّخعي الكوفي، قال الإمام البخاري، في كتابه التاريخ الكبير: "ليس له كبيرُ حديث"[118]، وأسند ابن أبي حاتم الرازي، عن أبيه أنه قال: "ليس له كثير رواية "[119]. ولمَّا لم يكن فيما رواه –على قلّته– نكارةٌ، أو مخالفة، فقد أورده، الإمام ابن حبّان، في كتابه الثقات[120]، وقال الإمام الذهبي، في كتابه الكاشف: "ثقة"[121].

وممَّن ينطبقُ عليه هذا الأثر أيضًا: بُختُريُّ بن المختار العَبدي(ت 148هـ)، فقد ساق الإمام ابن عدي، في كتابهِ؛ الكامل في الضعفاء، ثناءَ أمير المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج، عليه، حيث قال: "أخبرني البُختُريُّ بن مُختار –وكان خيرَ الرِّجال – في سنة ثمانٍ وأربعينَ ومائة"[122]. وكان كلٌّ من الإمامين البخاري في تاريخه الكبير، وأبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل قد أسندا عن علي بن المديني، عن وكيع بن الجرّاح أنه قال عنه: "ثقة"[123]. وقال الإمام البخاري، عن بُختري عقِبَ إيراد كلام وكيع: "يُخالفُ في حديثهِ، وبينَّاه في باب محمد بن إسحاق"[124]. هذا وكان الإمام ابن عدي، في كامله، قد نقل بإسناده، جزءًا من كلام الإمام البخاري، في بختري، وهو قوله: "يُخالفُ في حديثهِ"، ثم ختم ابن عدي ترجمة بختري قائلا: "وبُختُري هذا ليس له كبير روايةٍ، ولا أَعلَمُ لهُ حديثا مُنكرًا"[125].

قلتُ: لقد ظهر، لي بالتأمّل، عند العودة، إلى باب محمد بن إسحاق بن طلحة التّيمي، في الترجمة رقم (60) من التاريخ الكبير– أنَّ الإمام البخاري، إنما قصدَ أن يقول: إنَّ مخالفةَ بختري، وقعتْ في حديثٍ بعينهِ، وليسَ كلَّ أحاديثهِ، والحديثُ الذي وقعتْ فيه المخالفة هو حديث: "أمّتي أمّة مرحومة" وهو ما بسط البخاري، الكلام فيه، في تلك الترجمة. فكأنَّ بختريًا كان ممَّن يروي هذا

الحديث ولكنّي لم أقفْ على روايتهِ، بعد طُول بحثٍ، وهذا الحديث في متنهِ، يُخالف متونَ أحاديث الشفاعة، ومقتضاهُ أنَّ هذه الأمة ليس عليها في الآخرة عذابٌ، إنَّما عذابُها في القتل، والزلازل، والفتن، ولهذا قال الإمام البخاري، بعد عرضِ طرقه: "والخبرُ عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعةِ، وأنَّ قومًا يُعذبونَ، ثمَّ يُخرجون أكثرُ، وأبينُ، وأشهرُ "[127].

وعليهِ فكأنَّني بالإمامِ ابن عدي لمَّا لم يقف على تلك الرواية – وإلا لذكرها في ترجمة بختري– مالَ إلى تبرئةِ ساحتهِ، بما يوثّقهُ– سيَّما وأنه قليل الرِّواية، ومن هنا فلمَّا سَلِمَ حديث بختري من المُخالفةِ، والنّكارةِ رأينا الإمام ابن حبّان الذي كان معاصرًا لابن عدي، ونقل عنه غير مرّة في كتبه يوردِ بختريًّا في كتابه الثقات ممَّا يدلُّ على وثاقته[128]، وقد أعادَ ابن حبّان ترجمته في موضعٍ آخر من كتابه الثقاتِ فقال: "روى عنه أهل العراق مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وكان يُخطىءُ"[129]. قلتُ: إنَّ قول ابن حبان: "كانَ يُخطئُ" كأنهُ تأثَّرَ به مِن الإمام البُخاري، والحقُّ أنه لم يقف على ذلكَ، وإلا لذكَره، هذا ولمَّا كان وكيع قد وثَّقَ بُختريًّا رأينا الإمام مسلم يُخرج في جامعهِ الصحيح حديثا واحدًا من حديث وكيع عن بختري مقرونا بغيره[130].

ثانيًا: الآثارُ السلبية لقلة الحديث مِن قِبَل الرُّواة:

لئن كانتْ قلَّةُ الحديثِ، في حقّ الأثباتِ، منشؤُها منهجهُم، في إقلالِ الرّواية – القائمِ على الاحتياطِ المُفضِي إلى ضَّبط مَا يَروونه، والنأيِ به عن مَزالقِ الخطأ، والغلط، فإنَّ قلَّةَ الحديثِ، في حقّ رواةٍ آخرينَ، قد تركتْ، تداعياتٍ، وآثارًا، سلبيةً لدى إصدارِ الحُكمِ، عليهم، وعلى مروياتهم، مِن قِبَل المُحدِّثين، وفيما يأتي بيان ذلك:

1– تضعيفُ النقّاد وتكذيبهم للرَّاوي قليلِ الحديث إذا أخطأَ في الرواية. وممَّن وقع في حقِّه ذلك أبو عبد الله زَنْفَل بن عبد الله ويقال: ابنُ شدّاد العَرَفي المكّي، قال الإمام ابن حبّان، في كتابه المجروحين: "كان قليل الحديثِ، وفي قلّته مناكيرٌ لا يُحتج به "[131]. وممّن انطبقَ عليهِ هذا الأثر سَلَمة اللَّيثي مولاهم المدني، قال الإمام ابن حبّان، في كتابه الثقات: "يروي عن أبي هريرة، روى عنه ابنهُ يعقوب بن سلمة، ربما أخطأ"[132]. وعلّق المباركفوري، على عبارة ابن حبّان، بقوله: "هذه عبارةٌ عن ضعفهِ؛ فإنه قليل الحديث جدًّا، ولم يرو عنه سوى ولَده، فإذا كان يخطىء مع قلَّة ما روى فكيف يوصفُ بكونِهِ ثقة"[133]. قلتْ: إنَّ ما قرَّرهُ المباركفوري في شأن سلمة الليثي منسجمٌ مع قول الإمام الذهبي فيه: "ليسَ بحجَّة "[134] ، وكذا مع قول الحافظ ابن حجر عنه: "ليِّنُ الحديث" [135].

هذا وقد يؤدّي إقحام الرّاوي نفسَه في ميدان التحديث –على قلّة حديثه، مع وقوعه في الغلطِ الشديد – إلى أن يوصفَ بالكذبِ، لا على التعمُّدِ، مِنْ قِبَل بعضِ النقّاد، مثلما حصل، مع السَّري بن إسماعيل الهمداني، القاضي، ابن عمّ الشعبي، قال ابن سعد: "ولي السَّري قضاء الكوفة، وكانَ قليل الحديث "[136]. حكى الإمام البخاري، في تاريخه قال: "قال يحيى القطان: استبانَ لي كَذِبُه في مَجلسٍ "[137] وقد علَّل الإمام ابن حبّان، سبب تكذيب القطّان له، فقال: "كان يقلبُ الأسانيد، ويَرفعُ المراسيل"[138].

2– تجهيلُ الرَّاوي لقلَّةِ حديثهِ؛ فإنَّ قلَّةَ حديث الرَّاوي، تحول دونَ تكوين انطباعٍ دقيقٍ، لدى بعضِ النقَّاد، عن حاله في الرواية، وحينئذٍ يقولون بجهالته، وممّن أصابه هذا الأثر محمد بن عبد العزيز التَّيمي الكوفي ، فقد سألَ عثمان الدَّارمي الإمام يحيى بن معين عنه؟ فأجابه ابن معين بقوله: " لا أَعرفهُ ". ثم قال عثمان الدَّارمي: " كان محمد بن عبد العزيز ثقة؛ كان أحمد بن يونسَ، يَذكُرُ عنه خيرًا، وفضلا، خرجَ من الكوفة وقال: لا أقيمُ ببلدة يُشتَم فيها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم "[139]. هذا وقد علَّل ابن عدي، تجهيل ابن معين، لمحمد التّيمي، فقال: "إنَّما قال ابن معين: إنّه لا يعرفهُ؛ لقلة حديثه "[140]. وَمِن الذين وُصفوا بالجَهالة؛ لقلّةِ حديثهم، عاصم بن سُويد الأَنصاري ، قال عثمان بن سعيد الدَّارمِي: قلتُ (يعني: لابنِ معين): "فعاصمُ بن سُويد؟ فقال: لا أعرفُهُ"[141]. هذا وقد علَّق الإمام ابن عدي على تجهيل ابن معين لعاصم فقال: "ويحيى بن معين قال: لا أعرفه. وإنما (أي: قال ذلكَ)؛ لأنه رجل قليلُ الرواية جدًّا، ولعَلَّ جميعَ مَا يَرويهِ لا يبلغُ خمسةَ أحاديث"[142].

وممَّن وقع عليه وصفُ الجَهالةِ؛ لقلَّةِ حديثهِ أيضًا، رجلٌ يُقال له: أبو ماجدٍ، روى له الإمام الترمذي حديثا في باب: ما جاء في المَشي خلف الجنازة ، ثم قال: "إنَّ أبا ماجدٍ رجلٌ مجهول لا يُعرف، إنما يُروى عنه حديثانِ، عن ابن مسعود "[143]. وممَّن أصابهُ كذلك، وصف الجهالة؛ لقلّةِ حديثه، أبو سهل، تمَّامُ بن بُزيع السَّعدي، قال الإمام ابن عدي: "وتمَّام بن بُزيع هذا ليس بالمعروف، ولا يُحَدِّثُ عنه، إلا محمدُ بن أبي بكر المُقدَّمِي، وهو قليلُ الحديث "[144].ومن هؤلاء أيضًا، الذين وصفوا بالجهالة؛ لقلّة حديثهم، سُليمان بن مسلم الخشَّاب، قال الإمامُ ابن عدي: هو "بصري، ويقال كوفي...، قليل الحديث، وهو شِبه المَجهول، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أنِّي أحببتُ أن أذكره، فأُبينَ أنَّ أحاديثه بمقدار ما يرويه لا يُتابع عليه"[145].

3- توقُّفُ بعضِ نقَّاد المحدِّثين في الحُكم على راوٍ ما لقلَّةِ حديثه؛ ذلكَ أنَّ قِلَّة المروياتِ، تشكِّلُ عائقًا، أمامَ النَّاقدِ، مِنْ شأنهِ أنْ يَحولَ دون تمكُّنِهِ، من إصدارِ حُكمٍ، واضحٍ، على قليل الحديثِ؛ جَرحًا، أو تعديلا، ومن النماذج التي انطبق عليها هذا الأثر –ممَّا وقفتُ عليه – حنظلةُ بن عبد الرحمن التَّيمي، فقد حكم عليه، الإمام ابن معين، بالضَّعف، فقال: "ليسَ بشيءٍ"[146]، غيرَ أنَّ الإمام ابن عَدي توقَّف في الحُكم عليهِ فقال: "لم أرَ لحنظلة هذا من الحديث إلا القليلَ، إلا أنَّ الثوري(يعني: سفيان) قد حدَّث عنه بشيء يسيرٍ، ولم يتبيَّن لي ضعفُهُ؛ لقلَّة حديثهِ"[147].

وَمِمَّن توقَّف بعضُ نقَّادِ المحدِّثينَ، في الحُكمِ عليه، بسبب قلَّة حديثه، حُريثُ بنُ الخِرِّيتِ، قال الإمام ابن عدي: "لا أعرف له كثير حديثٍ، فأعتَبِرَ حديثه؛ فأعرفَ ضعفهُ من صِدقه "[148]. وَمِنهم أيضًا رَجُلٌ يقالُ له سَلَمٌ العَلوي البصري، قال الإمام ابن عدي: "وسَلَمٌ العَلَوي قليلُ الحديثِ جدًّا، ولا أَعلَمُ لَهُ جميع ما يَروي إلَّا دُون خمسةٍ، أو فوقها قليلٌ، وبهذا المِقدَار لا يُعْتبرُ فيه حديثه، أنَّه صدوقٌ، أو ضعيفٌ، ولا سيَّما إذا لم يكُنْ في مِقدار ما يروي متنٌ مُنكرٌ "[149].

هذا ومن هؤلاء، عبد الله بن المؤمِّل المَخْزُومي، قال الإمام ابن حِبَّان، في ترجَمَتهِ: "كان قليلَ الحديثِ، منكرَ الرِّوايَةِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخَبَرِه إذا انفرد؛ لأنه لمْ يتبينْ عندنا عدالتُهُ، فيقبلَ ما انفرَدَ به– وذاكَ أنَّهُ قليلُ الحديث ، لم يتهيأْ اعتبارُ حديثهِ، بحديثِ غيرِهِ؛ لقلته، فيحكَمَ له بالعدالة، أو الجَرح "[150].

4- عدمُ استحضَارِ بَعْضِ نُقَّاد المحدِّثين لشيءٍ من حديثِ الرَّاوي قليلِ الرِّواية، ومن النماذج على ذلك، عمر بن أبي هَوذة الرَّازي، قال الإمام ابنُ عَدِي، في ترجمته: "لم يحضرني حَديثهُ؛ لأنه قليل الحديث"[151]. وقال ابن عدي في ترجمة عُمر بن الوليدِ الشنِّي البصري: "هو قليل الحديثِ، ولمْ يَحْضُرني له شيء فأذكُرهُ "[152]. وقال أيضًا، في ترجمة عُمر بن مُغيث: "لم يَحضُرني له شيٌ فأَذْكُرَهُ، وهو قليلُ الحديثِ"[153].

5- استهجانُ نُقَّاد المحدِّثين، واستنكارهم، وقوعَ الرَّاوي، قليلِ الرِّوايةِ، وضعيفِ الطَّلبِ، في انفراداتٍ، وغَرائبَ، لا تُحتَمَلُ؛ إذ التفرُّد المعتبرُ عند المحدّثين –حين يقع من راوٍ ما، يكون باعثه طول الملازمة للشيوخ على نحو يُكْثِرُ عنهم، وكذا يكونُ باعثهُ، كَثرَةُ الارتحالِ؛ للسَّماع من الشيوخ، أمَّا قليلُ الحديثِ فأنَّى أنْ يَحصَلَ لَهُ مثل هذا الأمر– وهو لمْ يَجْتَمع فيه شيء من ذلك، وهذا يعني أنه ليسَ مِن المشتغلين بالرِّواية، أو المَعروفين بطَلَبِ الحديث. وعليه فكيف يرجَّى منه

التفرُّد والإغرابُ؟ يقول المعلّمي اليماني: "وكثرة الغرائب إنما تضرُّ الرَّاوِي في أحد حالين: (وذَكرَ منهما فقال:) الثانية: أن يَكُوْن مع كثرةِ غرائبه غَيْرَ معروف بكثرة الطلب... يقال: من أينَ له هذه الغرائب الكثيرة معَ قلَّةِ طَلَبِهِ"[154].

ومن النماذج على ذلك، أبو هشام محمد بن يزيد الرِّفاعي (ت 248هـ)، قال ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: سُئل ابن نُمير (يعني: محمد بن يزيد الحافظ ت 234هـ) عن أبي هشام الرِّفاعي قال: كان أضعفنا طلبًا، وأكثرنا غرائبَ"[155] لا بل قد وُجِّه لأبي هشام هذا، الاتهامُ من بعض النقّاد بأنه يَسرق الحديث، ويرويه على وجه الكَذب؛ فقد حكى الحافظ المزي في تهذيب الكمال قال: "قال الحسين بن إدريس الأنصاري سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: أبو هشام الرِّفاعي رجلٌ حسن الخُلق، قارىء للقرآنِ، ولم يذكرهُ بغير هذا. قال(يعني: الحسين بن إدريس): ثم سألتُ عثمان أنا وحْدي، عن أبي هشام الرِّفاعي فقال: لا تُخبرْ هؤلاءِ، إنه يَسرق حديثَ غيره فيرويهِ، قلتُ: أعلى وجهِ التدليسِ، أو على وجْهِ الكذب؟ فقال: كيفَ يكون تدليسًا وهو يقول: حدثنا؟!"[156].

وممَّن وقعَ له التفرُّدُ على قلَّةِ روايتهِ، الحَارث بن وَجِيهٍ الرَّاسِبِي البصري(ت–)، قال الإمام ابن حبّان: " كانَ قليلَ الحديثِ، ولكنه يتفرَّدُ بالمناكيرعن المشاهير، في قلَّةِ روَايتهِ"[157].هذا وقد قال الإمامان البخاري وأبو حاتم الرازي في ترجمته: "في حديثهِ بعضُ المَناكير"[158].

ومِن الرواة الذين وقعَ لهم التفرُّدُ بالمناكيرعلى قلّة روايتهم حَشْرَجُ بن نَباتةَ البصري(ت–)، قال الإمام ابن حبَّان: "كان قليل الحديثِ، مُنكَرَ الرِّواية فيما يرويه، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[159].

ومنهم أيضًا ربَاحُ بن عبيدِ الله بن عُمر العُمَري (ت–)،قال الإمام ابن حبّان في ترجمتهِ: "كانَ قليلَ الحديث، منكرَ الرواية؛ على قلتها، لا يجوز الاحتجاجُ بخبره عندي إلا بما وافقَ الثِّقاتَ". وقال الإمام ابن عدي: "لم يتابع في حديثه ...، وليس حديثه بالكَثير " [160].

وممَّن انفردَ كذلك بالمناكير من الرواةِ على قلّة روايته عمرُ بن زيد الصَّنعاني (ت–)، قال الإمام ابن حبّان: " ينفردُ بالمناكير عن المشاهير، على قلَّة روايتِهِ، حتى خرجَ بها عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات"[161].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يُمكن أن نخلص بالنتائج الآتية :

1- ظهرَ لي بالتتبُّعِ للأسماء الرواة المقلّين، في كتب التراجم التي وصلتنا أنَّ أَعْلى كمٍّ معياريٍّ مِن الرِّواية- وُصِفَ فيه أحد الرُّواة عند المحدِّثين بقلَّةِ الحديث- هو عُشرون حَديثا.

2- استَخْدَمَ المحدِّثونَ، إطلاقاتٍ اصطلاحيةً، عديدةً، للدلالة على قلَّةِ حديثِ الرُّواة ، كانَ أكثرها شُيوعًا، واستعمالا، مُصطلح قليل الحديثِ، وقد بَرزَ بوضوح، استخدامه، عند الإمام ابن سعد، في كتابه الطبقات الكبرى، وكذا مصطلحُ "شيخ" عند أبي حاتمٍ الرّازي إذا وصفَ به راوٍ مُجرّدًا، وكذلك أيضًا، مُصطلحُ "لا بأس بهِ" عندِ الإمام يحيى بن معين، إذا وردَ عنه مقيّدًا بقرينةٍ.

3- إذا أطلق ابن سعدٍ على أناسٍ ترجم لهم في طبقاتهِ مصطلحَ (قليل الحديث) دون تقييد بلفظٍ يخطئ، أو ثقة، أو ما أشبه ذلك؛ فإنَّ باعثه على ذلك شحّ المعلوماتِ عنهم ؛ فتراجمهم عنده، لا تزيد على سطرينِ، في الغالب، وعليه فهم عنده، بشحِّ المعلومات عنهم، وقلة حديثهم، أقرب إلى جهالة الحال، من معلومها.

4- أظهرَ البَحثُ، أنَّ هناك أسبابًا، يمكن من خلالها، تفسيرُ، كثيرٍ، من حَالاتِ قلَّةِ الحَديثِ، لدى الرُّواةِ؛ منها الدِّيني، والمَنهجيُّ، وكذلك منها العلميُّ، والأدبيُّ، ومنها أيضًا ما هُو متعلِّقٌ بانشغال بعض الرُّواة بشؤونِ الإمَارةِ والرِّياسة والسِّياسةِ، أو انشغاله بمهَنته، وكذا ببدعته على حِساب التحديث.

5- يمكننا تقسيم الرواة المقلّين، باعتبار الأسباب الباعثة على الإقلال، إلى طائفتين:

الأولى: من تحمّل كثيرًا وأقلَّ من الرواية، مثل أبي بكر الصديق، والزبير بن العوام، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالكٍ رضي الله عنهم.ويَلحق بهم الإمامان أبو حنيفة النعمان، والشافعي، وأما الطائفة الثانية: فهم الذين تحمَّلوا قليلا فقلَّ حديثهم تحصيلَ الحاصل.ويدخل في هذه الطائفةِ، جميعُ من أوردتهم في البحث سوى مَن ذكرتُهم في الطائفة الأولى.

5- أوضحَ البَحثُ، بالشواهدِ الدقيقة، أنَّ قلَّةَ الحَديث لدى الرُّواة كانَ لها تداعياتٌ، وآثارٌ، على واقع الرواية؛ منها الإيجابي، ومنها السَّلبي. فمن أبرز الآثار الإيجابية:

أ- تعليمُ الأمَّة ضرورة مراعاة الاحتياط، والصيانة لحديثِ النبي صلى الله عليه وسلم، عن مَزالق الخطأَ، والغلطِ المُفضي إلى الكذب.

ب- ارتكازُ بعضِ نقّاد المحدثين، على قلَّة حديث راوٍ ما، إذا كان ثقة، لترجيحهِ في الضَّبط، على غيره، من الثقات المُكثرين.

ج- تزكيةُ النقَّاد للرَّاوي قليلِ الحديثِ، على نحوٍ يجعَلُهُ في مَصاف الثقاتِ - متى خلتْ مروياتُهُ، من النَّكارةِ، والمُخالفة.

وأما الآثار السّلبية، لقلّة الحديث، عند الرواة، فمن أبرزها:

أ- تضعيفُ النقّاد، وتكذيبهم، للرَّاوي قليلِ الحديث، إذا أخطأَ في الرواية.

ب- تجهيلُ الرَّاوي لقلَّةِ حديثهِ.

ج- توقُّفُ بعضِ نقَّاد المحدِّثين، في الحُكم على راوٍ ما؛ لقلَّةِ حديثه.

د- عدمُ استحضَارِ بَعْضِ نُقَّاد المُحدِّثين، لشيءٍ من حديثِ الرّاوي قليلِ الرِّواية.

هـ- استهجانُ نُقَّاد المحدِّثين، واستنكارهُم، وقوعَ الرَّاوي، قليلِ الرِّوايةِ، وضعيفِ الطَّلبِ، في انفراداتٍ، وغَرائبَ لا تُحتَمَلُ.

الهوامش

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت463هـ/1072م)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 2ج، تحقيق محمود الطحان، د.ط، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ، ج2، ص303.

قلتُ: إنَّ اسم الكتاب ما بين المعقوفتين وقع لي زيادة من نسخة أخرى للكتاب، 2ج، حققها الدكتور محمد عجاج الخطيب، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ-1991م، ج1، ص469.

(2) الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ/1374م)، سير أعلام النبلاء، 23ج، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخر، ط9 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ، ج7، ص 326.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ/1374م)، ميزان الاعتدال، 8ج، تحقيق علي محمد معوض وآخر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1995م، ج5، ص 73.

(3) ابن عدي، عبد الله (ت365هـ/976هـ)، الكامل في الضعفاء، تحقيق يحيى مختار غزاوي، ط3، دار الفكر، بيروت، 1409 هـ - 1988م، ج5، ص 158.

(4) عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت327هـ/938)، الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1371هـ - 1951م) ط1، ج6، ص 168.

(5) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت597هـ/1201م)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ - 1986م، ط1، ج2، ص172.

(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج1، ص 245، وج3، ص194.

(7) انظر نماذج على من وصفهم بقلة الحديث وقيد المصطلح فيهم بلفظ ثقة:

ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، د.ت. د.ط، ج5، ص7، و12 و27 و49 و69. و ج6 وص85 و 119و129 و154 و ج7، ص93 و123 و 128 و 154 و 207 و209.

وانظر نماذج على من وصفهم ابن سعدٍ بقلة الحديث ولم يقيد المصطلح فيهم فيقول في كلِّ أحد منهم (وكان قليل الحديث): ج:5، ص 151و153و175 . وج: 6، ص85 و119 و120 و225. وج: 7ص 227 و228 و236.

(8) انظر: ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت 241هـ/855م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، 1408هـ 1988م، ج1، ص 546. برقم 1295 وج:3، ص61. برقم 4175.

(9) انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص180برقم 728 و ج8، ص438. برقم 2000.

(10) انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج3، ص:61 برقم 273 و ص329 برقم 1475 و ج 5، ص218 برقم 1028 و ج6، ص303 برقم 1684 وج8، ص33 برقم 149 و ص 53 برقم 246.

(11) انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج6، ص268 برقم 1479.

(12) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج4، ص 53.

(13) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص117 برقم 510.

(14) انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص117.

والفَسَوي، سفيان بن يعقوب (ت 277هـ/890م)، المَعرفة والتاريخ، 4ج، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401هـ، ج2، ص496.

(15) انظر أحاديثه عند:

ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت 241هـ/855م)، المسند، 6ج، د.ط، مؤسسة قرطبة، مصر، د.ت، ج4، ص190و191.

ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت 273هـ/887م)، السنن، 2ج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج2، ص1097 حديث رقم 3300. و ج2، ص1100 حديث رقم 3311.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430هـ/1038م)، معرفة الصحابة، 7ج، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، ط1، دار الوطن للنشر، الرياض، 1419 هـ – 1998م، ج3، ص1620 حديث رقم 4077.

(16) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص496 برقم 2183.

(17) ابن القطّان الفاسي، علي بن محمد (ت 628هـ/1230م)، بيانُ الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، 6ج، تحقيق الحسين آيت سعيد، ط1، دار طيبة، الرياض، 1418هـ-1997م) ط1، ج3، ص482.

(18) انظر أحاديثه عند :

ابن الضحّاك الشيباني، أحمد بن عمرو (ت 287هـ/900م)، الآحاد والمثاني، 6ج، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، ط1، دار الراية، الرياض، 1411هـ-1991م، ج3، ص:259 حديث رقم 1628و ص314 حديث رقم1690 وص315 حديث رقم 1691.

الطبراني، سليمان بن أحمد (ت 360هـ/971م)، المعجم الكبير، 20ج، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة العلوم والحِكم، الموصل، 1404هـ-1983م، ج20، ص340 حديث رقم 814.

(19) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ/1449هـ)، تقريبُ التهذيب، 1ج، تحقيق محمد عوامة، ط1، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ - 1986م، ص281 برقم 3008.

(20) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج5، ص2 برقم 6.

(21) انظر أحاديثه عند:

ابن حنبل، المسند، ج3، ص449 و ج4، ص5.

الطبراني، المعجم الكبير ج 22، ص377 حديث رقم 943.

(22) انظر في ذلك: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج3، ص:623 برقم 2819.

قلتُ: لم أقف بعد البحث الموسّع على حديثي زرد العَمّي فأردت التنبيه.

(23) انظر في ذلك: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج6، ص57 برقم 305.

قلتُ: لم أقف بعد البحث الموسّع على شيء من حديث عبد القاهر بن تليد فأردت التنبيه.

(24) انظر من ذلك: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:2، ص64، وج3، ص154و419و548 وكذا: ج6، ص154وج7، ص: 282 وج8، ص432وج9، ص368.

(25) ابن معين، يحيى (ت 233هـ/848م)، سؤالات ابن الجنيد، 1ج، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط1، مكتبة الدّار، المدينة المنورة، 1408هـ-1988م، ص 444 برقم 708.

(26) انظر على الترتيب: ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص 320 برقم 191. و ص 398 برقم527. و ص 361 برقم 367.

(27) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ/1449م)، تهذيب التهذيب، ط1، دار الفكر، بيروت 1404هـ-1984م، ج 8، ص 374.

قلتُ: إنني لم أقف على كلام الحاكم في المطبوع بين أيدينا من كتبه؛ فلعلَّهُ في المفقود منها.

(28) على الترتيب: ابن القطّان الفاسي، بيانُ الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ج3، ص 281. و ج5، ص376.

(29) ابن معين، يحيى (ت 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرّمة، 1399هـ-1979م، ج3، ص 225 برقم 1046.

(30) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص 464 برقم 773.

(31) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص 371 برقم 403.

(32) ابن معين، يحيى (ت 233هـ/848م)، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق:، 1400هـ) ط1، ص 123 برقم 386.

(33) محمد بن سعد (ت 230هـ/845م)، الطبقات الكبرى، 8ج، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، ج5، ص 489.

(34) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج2، ص 305 برقم 2355وج3، ص86 برقم 4297.

(35) ابن حبان، محمد (ت 354هـ/965م)، مشاهير علماء الأمصار، 1ج، تحقيق م فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م ط1، ص146 برقم 1152.

(36) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص313.

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص284.

(37) محمد بن سعد (ت 230هـ/845م)، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، 1ج، تحقيق زياد محمد منصور، ط2، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنورة، 1408هـ، ص198.

(38) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430هـ/1038م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، 10ج، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ، ج8، ص41.

(39) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج3، ص511 برقم 2317.

قلتُ: إنَّ أبا حاتم الرازي حين قال: "روى عن واصل بن السائبِ، ومالك بن دينار... ". فهو يُشيرُ بذلك إلى أنَّ أبا المُهاجر تلقَّى الرواية من رجُلين ليسا من معاقد الرواية ولا مكثريها، فواصل بن السائب الرقاشي منكر الحديث قال ذلك البخاري في تاريخه الكبير، وتبعه عليه ابن عدي في كامله، وساق له ستة أحاديث منكرة وقال: "ولواصل غير ما ذكرتُ، وأحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات ".

انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/870م)، التاريخ الكبير، 8ج، تحقيق السيد هاشم الندوي، د.ط، دار الفكر، د.م، د.ت، ج:8، ص 1173 برقم 2597.

وابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج7، ص 85.

وأما مالك بن دينار فعلى وثاقته إلا أنه لم يكن مكثرا لانشغاله بالزهد والعبادة حتى قال الذهبي في سيره: "وليس هو من أساطين الرواية، وثقه النسائي وغيره واستشهد به البخاري، وحديثه في درجة الحسن، قال علي بن المديني: له نحو من أربعين حديثا". وعليه فإذا كان مشربُ أبي المهاجر من هذين الرجلين فليس له كثير حديث.

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص 362.

(40) ابن حبان، محمد (ت 354هـ/965م)، الثقات، 9ج، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، ط1، دار الفكر، د.م، 1395هـ –1975م، ج6، ص310 برقم 7868.

(41) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج6، ص 192.

(42) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص174.

(43) عمر بن أحمد بن شاهين (ت 385هـ/995م)، تاريخ أسماء الثقات، 1ج، تحقيق صبحي السامرائي، ط1، الدار السلفية، الكويت، 1404هـ –1984م، ص 198 برقم 1193.

وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج7، ص314.

(44) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص374..

(45) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج2، ص398.

(46) ابن حبان، محمد، مشاهير علماء الأمصار، ص115 برقم 880.

(47) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج5، ص 221.

(48) ابن عَساكر، علي بن الحسن (ت 571هـ/1176م)، تاريخ دمشق، 70ج، تحقيق علي شيري، ط1، دار الفكر، بيروت، 1419هـ–1998م، ج1، ص485.

أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج5، ص 221.

(49) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص90.

(50) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج1، ص368.

قال الزركلي : " روى له المحدِّثون 18 حديثا ".

الزركلي، خير الدين، معجم الأعلام، 8ج، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1980م، ج2، ص 300.

(51) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص456.

(52) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج2، ص596 برقم 3829.

(53) ابن معين، يحيى (ت 233هـ/848م)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، 1ج، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ، ص 57 برقم 124.

(54) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج1، ص42.

(55) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/870م)، الجامع الصحيح، 6ج، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1407هـ – 1987، كتاب العلم، باب: إثمِ مَن كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ج1، ص 52 حديث رقم 107.

(56) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ/1449م)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 13ج، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت:، 1379هـ) د.ط، ج:1، ص201.

(57) البخاري، التاريخ الكبير، ج:8، ص 146 برقم 2509.

(58) القشيري، مسلم بن الحجاج (ت 261هـ/875م)، الجامع الصحيح، 5ج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ج4، ص2075 حديث رقم 2701.

(59) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن(1353هـ/1934م)، تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، 10ج، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج9، ص 226.

(60) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج3، ص162.

(61) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: الفهم في العلم، ج:1، ص39 حديث رقم72.

(62) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أخبار الآحاد، باب: خبر المرأة الواحدة، ج6، ص2652 حديث رقم 6839.

(63) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص 165.

(64) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب إثمِ من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ج1، ص 52 حديث رقم 108.

(65) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص 201.

(66) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص210.

(67) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص142.

(68) هو جزء من حديث أخرجه الإمام الترمذي في سننه من طريق أسماء بن الحكم الفَزاري قال: سَمِعْتُ عَلِيًّا –رضي الله عنه– يَقُولُ: "وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ (يعني: النبي صلى الله عليه وسلم) اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، قَالَ: (القائل: هو علي): وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ".

الترمذي، محمد بن عيسى (ت 279هـ/892م)، السنن، 5ج، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، د.ط، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الصّلاة عند التوبة، ج2، ص257، حديث رقم 406. قال أبو عيسى: "حديث علي حديثٌ حسن لا نعرفهُ إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة".

قلت: أي من حديث عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم عن علي بن أبي طالب مرفوعًا".

وقال ابن عدي في الكامل: "وهذا الحديث طريقه حسنٌ، وأرجو أنْ يكون صحيحا، وأسماءُ بن الحكم هذا لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ولعلَّ له حديثا آخر". وقال الحافظ الذهبي في التذكرة " إسناده حسن"، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: "حديث حسن".

انظر على الترتيب:

ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج2، ص 430.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ/1374م)، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، د.ط، د.ن د.م، د.ت، ج1، ص 11.

وابن حجر، فتح الباري، ج11، ص 98.

(69) القاري، علي بن سلطان (ت 1014هـ/1606م)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، 9ج، ط1، دار الفكر، بيروت، 1422هـ –2002م، ج3، ص 989.

(70) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت463هـ/1072م)، تاريخ بغداد، 14ج، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج3، ص 449.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت463هـ/1072م)، الكفاية في أصول علم الراوية، 1ج، تحقيق أبي عبد الله السورقي وآخر، د.ط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت، ص231.

(71) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:6، ص:401.

(72) أبو بكر المِرْوَزي، أحمد بن علي (ت 292هـ/905م)، مسند أبي بكر الصدِّيق، 1ج، تحقيق شعيب الأرناؤوط، د.ط، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 210.

(73) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430هـ/1038م)، مسند الإمام أبي حنيفة، 1ج، تحقيق نظر محمد الفاريابي، د.ط، مكتبة الكوثر، الرياض، 1415هـ، ص277.

(74) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12، ص410.

(75) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص362.

(76) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص463.

(77) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص157.

(78) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج4، ص242.

(79) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص372.

(80) القاضي، عياض بن موسى(ت 544هـ/1149م)، ترتيبُ المَدارك وتقريبُ المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، 2ج، د.ط، وزارة الأوقاف، المغرب العربي، د.ت، ج:3، ص:19.

(81) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص440.

(82) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص493.

(83) القاضي عياض، ترتيب المَدارك، ج4، ص602.

(84) ابن عَساكر، تاريخ دمشق، ج29، ص272/271.

(85) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص449.

(86) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص152/151.

(87) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص76.

(88) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص287.

(89) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص463.

(90) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص295.

(91) ابن حبان، الثقات، ج5، ص 293 برقم 4903.

(92) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب: تفسير سورة الرحمن، ج4، ص1846.

(93) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص438/473.

(94) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص:92/91.

(95) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص71.

(96) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص477. وابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدّوري)، ج3، ص83 برقم 346.

(97) ابن حبان، محمد، مشاهير علماء الأمصار، ص84 برقم 612.

(98) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص277. وابن حجر، تقريبُ التهذيب، ص238 برقم2348.

(99) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج: 5، ص:485.

وابن حنبل، أحمد بن محمد (ت 241هـ/855م)، سؤالات أبي داود لأحمد، 1ج، تحقيق زياد محمد منصور، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1414هـ، ص: 233.

(100) السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت 562هـ/1162م)، الأنساب، 5ج، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، ط1، دار الجنان، بيروت، 1408هـ -1988م، ج5، ص494.

(101) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص172.

(102) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج5، ص363.

(103) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص175و176.

(104) البخاري، التاريخ الكبير، ج6، ص 45 برقم 1650.

(105) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص189.

(106) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص93.

(107) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص86 و87.

(108) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص327.

(109) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص151.

(110) ابن حبان، الثقات، ج7، ص 567 برقم 11500.

(111) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص369.

(112) أي : يُتَّهم.

ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، 15ج، ط2، دار صادر، بيروت، 1990م، ج13، ص 200 مادة (زَنَنَ).

(113) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص 326.

(114) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج 8، ص190.

(115) ابن حبان، محمد (ت 354هـ/965م)، المجروحين، 3ج، تحقيق محمد إبراهيم زايد، ط1، دار الوعي، حلب، 1396هـ، ج1، ص56و57.

(116) الفَسَوي، المَعرفة والتاريخ، ج2، ص174.

(117) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8، ص 178.

(118) البخاري، التاريخ الكبير، ج4، ص 229برقم 2613.

(119) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج4، ص334.

(120) ابن حبان، الثقات، ج4، ص 353 برقم 3307.

(121) الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ/1374م)، الكاشف لمن له رواية في الكتب الستّة، 2ج، تحقيق محمد عوامة، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علو، جدة، 1413هـ-1992م، ج1، ص443 برقم 2264.

(122) ابن عدي، الكامل في ضُعفاء الرجال، ج2، ص57 برقم 290.

(123) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج2، ص136.وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج2، ص427.

(124) البخاري، التاريخ الكبير، ج2، ص136.

(125) ابن عدي، الكامل في ضُعفاء الرجال، ج2، ص57.

(127) البخاري، التاريخ الكبير، ج1، ص39.

(128) ابن حبان، الثقات، ج4، ص87.

(129) ابن حبان، الثقات، ج6، ص115برقم 6966.

(130) انظر:مسلم، الجامع الصحيح، ج1، ص440حديث رقم 634.

(131) ابن حبّان، المجروحين، ج1، ص311 برقم 374.

(132) ابن حبان، الثقات، ج4، ص 317 برقم 3091.

(133) المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج1، ص94.

(134) الذهبي، الكاشف، ج1، ص455 برقم 2056.

(135) ابن حجر، تقريبُ التهذيب، ص249 برقم 2518.

(136) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص369.

(137) البخاري، التاريخ الكبير، ج4، ص176 برقم 2399.

(138) ابن حبّان، المجروحين، ج1، ص355 برقم 464.

(139) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ص218 برقم 813 و814.

(140) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج6، ص207.

(141) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدَّارمي)، ص165 برقم 592.

(142) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج5، ص:239.

(143) الترمذي، السنن، كتاب الجنائز، ج3، ص:332.حديث رقم 1011.

(144) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص83.

(145) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج3، ص286.

(146) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدّوري)، ج4، ص114 برقم 3430.

(147) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص423.

(148) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج2، ص442.

(149) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج3، ص329.

(150) ابن حبّان، المجروحين، ج2، ص28 برقم 464.

(151) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج5، ص63.

(152) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج5، ص42.

(153) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج5، ص46.

(154) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (ت1386هـ/1966م)، التنكيلُ بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، 2ج، تحقيق وتعليق محمد ناصر الألباني، د.ط، طبع على نفقة الشيخ محمد ناصيف وشركاه، د.ت، ج1، ص205.

(155) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج8، ص129.

(156) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت742هـ/1341م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 35ج، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ – 1980م، ج27، ص 28.

(157) ابن حبّان، المجروحين، ج1، ص224 برقم 201.

(158) البخاري، التاريخ الكبير، ج2، ص284. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:3، ص:92.

(159) ابن حبّان، المجروحين، ج1، ص277 برقم 288.

(160) ابن حبّان، المجروحين، ج1، ص300 برقم 349. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج:3، ص:172

(161) ابن حبّان، المجروحين، ج2، ص82 برقم 636.